

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١١٦

الخميس، ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد جانغ جون/غنغ شوانغ (الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا
	ألبانيا السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة السيدة الحفيتي
	أيرلندا السيدة موران
	البرازيل السيد دي ألميد فيليو
	غابون السيدة بونغو
	غانا السيد نياركو
	فرنسا السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا السيد كيماي
	المكسيك السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي
	النرويج السيدة هايمرباك
	الهند السيدة كمبوج
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-47149 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والسيد فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ والسيد دانيال ليفي، رئيس مشروع الولايات المتحدة/الشرق الأوسط.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد فينسلاند.

السيد فينسلاند (تكلم بالإنكليزية): كنت قد قدمت إحاطتي السابقة (انظر S/PV.9107) مباشرة عقب أن أعلنت إسرائيل وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، كل على حدة، وقف إطلاق النار، بعد ثلاثة أيام من التصعيد العسكري. ويسرني أن أبلغ مجلس الأمن بأن وقف إطلاق النار لا يزال ساريا وأن الهدوء الهش قد عاد ليسود غزة. ولا يزال معبر إيريز ومعبر كرم أبو سالم مفتوحين منذ ٨ آب/أغسطس، مما يتيح دخول السلع والمواد الأساسية. وتعمل الأمم المتحدة مع الشركاء لكفالة إيصال المساعدات العاجلة إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

لقد حال وقف إطلاق النار دون تصعيد الحالة إلى حرب واسعة النطاق، كان من الممكن أن تترتب عليها عواقب وخيمة. وسمح أيضا باستئناف التدابير التي نُفذت خلال العام الماضي، والتي أسفرت عن تقديم المعونة الاقتصادية إلى سكان غزة الذين تشتت حاجتهم إليها. غير أن وقف إطلاق النار يقتصر على إنهاء الأعمال العدائية المباشرة؛ وتظل الدوافع الكامنة وراء النزاع بدون حل.

هذا وقد ازداد العنف في معظم أنحاء الضفة الغربية المحتلة. وتتواصل أنشطة الاستيطان الإسرائيلية، فضلا عن عمليات الهدم والإخلاء. وتهدد التحديات المالية والسياسية قدرة السلطة الفلسطينية على تقديم الخدمات العامة الأساسية بفعالية. ولا تزال الضفة الغربية وغزة منقسمتين سياسيا. ويعاني الفلسطينيون في غزة من القيود الاقتصادية والقيود المفروضة على التنقل نتيجة لنظام الإغلاق الإسرائيلي، فضلا عن طبيعة حكم حماس والتهديد المستمر بالعنف. وما لم تُعالج تلك المسائل الأساسية، سنظل ندور في حلقة مفرغة نشهد فيها أزمة حادة تليها إصلاحات قصيرة الأجل. وثمة حاجة إلى بذل جهود متضافرة لاستعادة الأفق السياسي واستئناف المفاوضات المجدية.

وقد سردت في الإحاطة التي قدمتها في ٨ آب/أغسطس رواية أولية للتصعيد الذي استمر ثلاثة أيام. وبشكل عام، شن جيش الدفاع الإسرائيلي ١٤٧ غارة جوية ضد ما قال إنها منشآت تابعة للمقاتلين في غزة. وأطلق مقاتلون فلسطينيون نحو ١٠٠ صاروخ عشوائيا من مناطق مكتظة بالسكان في قطاع غزة باتجاه إسرائيل. وأفاد مسؤولون إسرائيليون بأن القبة الحديدية اعترضت نحو ٣٥ في المائة من تلك الصواريخ، وسقط ١٨ في المائة منها داخل قطاع غزة، مما تسبب في أضرار، وحسبما ورد، إصابات في صفوف المدنيين.

وألحق العنف خسائر فادحة بالمدنيين. ووفقا لأحدث الأرقام الصادرة، قُتل ٤٩ فلسطينيا، بما في ذلك ٢٦ مدنيا على الأقل، من بينهم أربع نساء و ١٧ طفلا. ووفقا لإفادة وزارة الصحة في غزة، أصيب ٣٦٠ فلسطينيا بجروح خلال التصعيد. وأفاد مسؤولون إسرائيليون بإصابة ٧٠ شخصا، من بينهم تسعة أطفال. وفي غزة، دُمرت ١٠ منازل بالكامل، بينما لحقت أضرار جسيمة بـ ٤٨ منزلا آخر. وثمة تقارير تفيد بتضرر ٦٥٠ وحدة سكنية.

وفي ٥ آب/أغسطس، شنت القوات الإسرائيلية سلسلة من الغارات الجوية، أسفرت عن مقتل قيادي بارز في حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وغيره من المقاتلين المشتبه بهم. وفي الغارات الأولى، قُتل طفلتان تبلغ من العمر ٥ سنوات في شرق مدينة غزة، إلى جانب رجلين آخرين، وقُتل امرأة تبلغ من العمر ٢٢ عاما شرق خان يونس.

وأدين إطلاق الجماعات الفلسطينية المسلحة للصواريخ بصورة عشوائية من أحياء مكتظة بالسكان في غزة على المراكز السكانية المدنية في إسرائيل، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني.

وأكرر التأكيد على أن الأطفال يجب ألا يكونوا أبدا هدفا للعنف أو أن يتعرضوا للأذى.

كما استمر العنف اليومي على مستويات عالية في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ما مجموعه ١٢ فلسطينيا، من بينهم أربعة أطفال، خلال المظاهرات والاشتباكات وعمليات البحث والاعتقال والهجمات والهجمات المزعومة ضد الإسرائيليين وغيرها من الحوادث، وجرح ٢٨٩ فلسطينيا، من بينهم ثلاث نساء و ٨٣ طفلا. ونفذ مستوطنون إسرائيليون ومدنيون آخرون ٣٩ هجوما ضد الفلسطينيين، مما أسفر عن وقوع ثمانين إصابة و/أو إلحاق أضرار بالمتلكات الفلسطينية.

وإجمالا، أصيب ٢٨ إسرائيليًا ومدنيون آخرون، من بينهم ما لا يقل عن أربع نساء وطفلين وأربعة من أفراد الأمن الإسرائيليين، بجروح على أيدي فلسطينيين في اشتباكات وعمليات إطلاق النار وهجمات طعن ودهس أو نتيجة لإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة، من بين حوادث أخرى. وإجمالا، ارتكب الفلسطينيون ٧٥ هجوما ضد مدنيين إسرائيليين، منها ٥٧ حادثة رشق بالحجارة، أسفرت عن إصابات و/أو أضرار في الممتلكات الإسرائيلية.

وفي ٢٢ تموز/يوليه، أطلق مهاجمان مجهولان النار على ناصر الشاعر، وهو مسؤول سابق تابع لحماس، عدة مرات وأصاباه بجروح في قرية كفر قليل بالقرب من نابلس. وأمرت السلطة الفلسطينية بإجراء تحقيق، وفي ٢٦ تموز/يوليه، أعلنت قوات الأمن الفلسطينية أنها اعتقلت اثنين من المشتبه بهم الفلسطينيين.

وفي ٢٤ تموز/يوليه، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطينيين وقتلتهم وأصابت ستة آخرين بجروح في تبادل لإطلاق النار أثناء عملية اعتقال في نابلس.

وفي ٦ آب/أغسطس، قُتلت امرأة تبلغ من العمر ٦٠ عاما وأصيب خمسة أطفال في غارة إسرائيلية. وفي ٨ آب/أغسطس، توفي أحد الأطفال الخمسة، وهي فتاة تبلغ من العمر ١٠ سنوات، في المستشفى. وفي اليوم نفسه، قُتل سبعة فلسطينيين آخرين في غارة إسرائيلية في رفح، من بينهم طفل يبلغ من العمر ١٣ عاما، وامرأتان، وأحد كبار قادة حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين. وأفادت التقارير أن ثلاثين آخرين أصيبوا بجروح، من بينهم ما لا يقل عن سبعة أطفال وخمس نساء.

وفي ٧ آب/أغسطس، قتل خمسة أطفال وجرح أربعة آخرون في انفجار وقع في مقبرة الفالوجة، شرق الجباليا. وفي ١٦ آب/أغسطس، أفادت وسائل الإعلام، نقلا عن مصادر رسمية إسرائيلية، بأن جيش الدفاع الإسرائيلي خلص إلى أن الإصابات نجمت عن غارة جوية إسرائيلية. ولم يؤكد الجيش الإسرائيلي علنا هذه الاستنتاجات.

وفي مناسبتين منفصلتين، قتل أو جرح مدنيون فلسطينيون في انفجارات لم يتم التحقق من أسبابها بعد. وفي ٦ آب/أغسطس، قتل سبعة فلسطينيين - جميعهم مدنيون، من بينهم أربعة أطفال على الأقل - في انفجار وقع بالقرب من مسجد عماد عقل في الجباليا. وأصيب ٤٣ آخرون، من بينهم ٢٦ طفلا. وفي ٧ آب/أغسطس، أسفر انفجار في البريج عن مقتل ثلاثة أطفال ووالدهم البالغ من العمر ٤٩ عاما، أعلنت كتائب القسام أنه ناشط من نشطائها. ونفت القوات الإسرائيلية ضلوعها في الحوادث التي قالت إنها ناجمة عن إطلاق صواريخ من جماعات متشددة. ولم تصدر الجماعات الفلسطينية المسلحة أي بيانات علنية بشأن تلك الحوادث.

ويساورني القلق لأن الغارات الجوية على المناطق المكتظة بالسكان أسفرت عن مقتل وإصابة مدنيين. ويجب على إسرائيل أن تقي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الاستخدام المتناسب للقوة واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب استهداف المدنيين والأعيان المدنية حين تنفيذ العمليات العسكرية.

وهو من المارة عائدا من صلاة الفجر عندما اندلع تبادل لإطلاق النار. وهناك روايات متضاربة حول مصدر إطلاق النار. وذكرت السلطات الإسرائيلية أنها تحقق في الحادث.

واستمر العنف المتصل بالمستوطنين أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢٩ تموز/يوليه، أطلقت النار على فلسطيني يبلغ من العمر ١٥ عاما خلال مواجهة بين فلسطينيين ومستوطنين إسرائيليين مسلحين ترافقهم قوات الأمن الإسرائيلية خارج قرية المغير، بالقرب من رام الله. وتوفي الصبي في وقت لاحق. ووفقا لشهود عيان، فقد كان يلقي الحجارة وأصيب برصاصة في ظهره أثناء هروبه. ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان المستوطنون الإسرائيليون أو قوات الأمن الإسرائيلية قد أطلقوا النار. وأصيب فلسطينيان آخران بالذخيرة الحية.

وفي ثلاث حوادث منفصلة، استخدم مدنيون إسرائيليون الهراوات والقضبان المعدنية وألقوا الحجارة لمهاجمة المزارعين الفلسطينيين العاملين في أراضيهم، مما أدى إلى إصابة خمسة فلسطينيين، من بينهم رجل مسن.

وأكرر التأكيد على أن مرتكبي جميع أعمال العنف يجب محاسبتهم وتقديهم إلى العدالة. ويجب على قوات الأمن أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس وألا تستخدم القوة المميتة إلا عندما يكون ذلك أمرا لا مفر منه.

وفيما يتعلق بالتطورات المتصلة بالمستوطنات، قدمت لجنة التخطيط التابعة لمقاطعة القدس في ٢٥ تموز/يوليه خططا لبناء ١ ٢١٥ من الوحدات السكنية في موقع القناة السفلى، المتاخم لكيبوتس راموت راحيل وحي أم طوبا الفلسطيني. وبعض الوحدات مخصصة للبناء عبر الخط الأخضر في القدس الشرقية المحتلة.

وفي ٢٧ تموز/يوليه، نقضت المحكمة العليا الإسرائيلية حكمها السابق، الذي أمر بإخلاء المستوطنين من البؤرة الاستيطانية غير القانونية ميزبي كراميم، بالقرب من رام الله. وقبلت المحكمة حجة الحكومة بأن الأرض الفلسطينية في المنطقة قد خصصت للمستوطنين

وفي ٢٦ تموز/يوليه، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على رجل أعزل يبلغ من العمر ٥٩ عاما يعاني من إعاقة عقلية عند حاجز حوارة، جنوب نابلس. وتوفي الرجل متأثرا بجراحه في ٢٩ تموز/يوليه.

وفي ٩ آب/أغسطس، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني يبلغ من العمر ١٦ عاما فأردته قتيلا وأصابته خمسة آخرين بجروح خلال اشتباك في الخليل. وقال مسؤولون إسرائيليون إن الفلسطينيين ألقى الحجارة على القوات الإسرائيلية التي ردت بالذخيرة الحية.

وفي اليوم نفسه، قتل أربعة فلسطينيين، من بينهم شاب يبلغ من العمر ١٦ عاما، وأصيب ٧٦ فلسطينيا بالذخيرة الحية خلال اشتباكات اندلعت في أعقاب عملية عسكرية لقوات الأمن الإسرائيلية في نابلس. وتوفي فلسطيني آخر يبلغ من العمر ١٦ عاما متأثرا بجراحه.

وفي ١٤ آب/أغسطس، أطلق فلسطيني النار على مجموعة من المصلين اليهود في البلدة القديمة في القدس. وأصيب ثمانية مدنيين، من بينهم امرأة حامل، اثنان منهم في حالة خطيرة. وفر المهاجم من مكان الحادث، لكنه سلم نفسه لاحقا للشرطة.

وفي ١٥ آب/أغسطس، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني فأردته قتيلا خلال عملية تفتيش وما تلاها من اشتباكات في كفر عقب، شمال القدس. وذكرت الشرطة الإسرائيلية أن الرجل أصيب بالرصاص أثناء محاولته طعن ضباط. وهو ما نفاه والد الرجل، الذي كان حاضرا أثناء العملية.

وفي ١٧ آب/أغسطس، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على فلسطيني وقتلته وأصابته خمسة آخرين بجروح خلال اشتباكات وقعت في نابلس، وقعت في سياق قيام فلسطينيين بالرشق بالحجارة وإطلاق النار باتجاه حافلات تنقل مدنيين إسرائيليين إلى قبر يوسف لإقامة الشعائر التعبدية وفقا للإجراءات المتبعة، حسبما ورد.

وفي ١٩ آب/أغسطس، قُتل رميا بالرصاص رجل فلسطيني أعزل يبلغ من العمر ٥٨ عاما. وأظهر مقطع فيديو الرجل، على ما يبدو،

تعليمات بوقف منح تراخيص دائمة لست مدارس فلسطينية في القدس الشرقية المحتلة بسبب ما وصفته بالتحريض ضد إسرائيل في مناهجها الدراسية. وإذا لم يتم العثور على حل لهذه المشكلة سيتضرر أكثر من ٢٠٠٠ طالب من هذا القرار.

وفي ١٧ أغسطس/آب رفض القائد العسكري لجيش الدفاع الإسرائيلي التي قدمتها خمس منظمات غير حكومية تعترض على تصنيفها منظمات غير قانونية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢١. وفي اليوم نفسه أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي أن تصنيف ثلاث منها كمنظمات إرهابية وفق ما أعلن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ بموجب قانون مكافحة الإرهاب الإسرائيلي قد أصبح دائما. واستأنفت ثلاث منظمات أخرى ذلك التصنيف. وفي ١٨ آب/أغسطس أمرت القوات الإسرائيلية بإغلاق مكاتب سبع منظمات، بما في ذلك جميع المنظمات غير الحكومية الست التي صنفت كمنظمات إرهابية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ وفتشت مكاتبها في رام الله، كما صودرت معداتها ودُمرت في بعض الحالات فضلا عن مصادرة الملفات السرية. واستدعت السلطات الإسرائيلية مديري ثلاث منظمات على الأقل من تلك المنظمات للاستجواب. وأكرر الإعراب عن قلق الأمين العام إزاء تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة.

في غزة وعلى الرغم من الاضطرابات الناجمة عن التصعيد، اتخذت بعض الخطوات الإيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فحتى ١ آب/أغسطس صدر أكثر من ١٤٠٠٠ تصريح سفر لاحتياجات اقتصادية بما في ذلك أكثر من ١١٠٠٠ تصريح للعمال من غزة لدخول إسرائيل علاوة على ٣٠٠٠ تصريح آخر للتجار ورجال الأعمال. ووسعت إسرائيل أيضا نطاق الاستحقاقات الاجتماعية لتشمل العمال من قطاع غزة. وأرحب بالزيادة المطردة في عدد التصاريح الصادرة في المستقبل. ومنذ ٨ آب/أغسطس عندما استؤنف التنقل من غزة وإليها، أحرز تقدم في استئناف التخفيف التدريجي للقيود المفروضة على

بحسن نية وأنه ينبغي تطبيق مبدأ تنظيم السوق. وأعربت جماعات حقوقية عن قلقها من أن يمهّد هذا الحكم الطريق لإضفاء الشرعية بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية الأخرى بموجب القانون الإسرائيلي.

وفي ٢٨ تموز/يوليه، انتقل مستوطنون إسرائيليون، برفقة قوات الأمن الإسرائيلية، إلى منزل فلسطيني فارغ في منطقة حاء - ٢ في مدينة الخليل.

وأكرر التأكيد على أن جميع المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي ولا تزال تشكل عقبة كبيرة أمام السلام.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم ٧٨ مبنى يملكه فلسطينيون في المنطقة (ج) و ١٨ مبنى في القدس الشرقية أو مصادرتها أو إجبار أصحابها على هدمها، مما أدى إلى تهجير ١٠٣ فلسطينيين، من بينهم ٥٠ طفلا. ونفذت عمليات الهدم بسبب عدم وجود تراخيص بناء إسرائيلية، والتي يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليها.

وفي ٢٥ يوليو/تموز، هدمت قوات الأمن الإسرائيلية منزلين يؤويان عدة عائلات في قرية قراوات بني حسن، بالقرب من سلفيت في المنطقة باء، واتهم أفراد عائلات السكان بقتل حارس مستوطنة إسرائيلي في أبريل/نيسان ٢٠٢٢. وأسفر الهدم عن إلحاق أضرار بثلاثة منازل مجاورة إضافية وتشريد ١٨ شخصا، من بينهم ١٠ أطفال. أصيب ثلاثة فلسطينيين في اشتباكات ذات صلة مع القوات الإسرائيلية.

وفي ٨ آب/أغسطس هدمت قوات الأمن الإسرائيلية منزلين في قرية رمانة بالقرب من جنين في المنطقة باء. وتعود ملكية المنزلين لأفراد عائلات فلسطينية متهمين بقتل ثلاثة أشخاص في إسرائيل في أيار/مايو. ونزح ١٣ شخصا من بينهم أربعة أطفال. وأدعو السلطات الإسرائيلية إلى الكف عن هدم الممتلكات الفلسطينية وتشريد الفلسطينيين وطردهم، كما أدعوها إلى الموافقة على خطط إضافية تمكن الفلسطينيين من البناء بشكل قانوني وتلبي احتياجاتهم الإنمائية. ويساورني القلق إزاء إعلان وزارة التعليم الإسرائيلية مؤخرا أنها أصدرت

السلطات في البلد. واستمرت التوترات الشديدة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة) في جنوب لبنان. وفي الأشهر الأخيرة، لوحظت أربعة ميادين رماية على الأقل غير معروفة للسلطات اللبنانية تستخدم بانتظام جنوب نهر الليطاني في انتهاك صارخ للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وليس من المقبول كثرة الحوادث التي تؤثر على حرية تنقل القوة المؤقتة. فوصول البعثة إلى جميع أنحاء منطقة عملياتها بما في ذلك على طول الخط الأزرق بكامله أمر بالغ الأهمية لتنفيذ ولايتها. ولا تزال انتهاكات إسرائيل المنتظمة والمستمرة للمجال الجوي اللبناني تثير القلق وتعد انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

لقد أسفرت التدابير التي اتخذتها إسرائيل للتخفيف من شدة الأوضاع في غزة منذ تصعيد أيار/مايو ٢٠٢١ عن تحسين حياة وسبل عيش الكثير من الفلسطينيين وأشعر بالارتياح لاستئنافها بعد التصعيد الأخير. وستواصل الأمم المتحدة العمل مع الطرفين لتعزيز التقدم المحرز خلال العام الماضي بغية توطيد وقف إطلاق النار وإتاحة تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية. ولكن كما أظهرت لنا أحداث الأسابيع الماضية مرة أخرى فإن إدارة النزاع ليست بديلا عن إحراز التقدم السياسي الحقيقي. ويجب أن نوجه انتباهنا مرة أخرى إلى استراتيجية أوسع نطاقا لإنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين تمشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة. وتتطلب تلك الاستراتيجية اتخاذ خطوات هامة من جميع الأطراف. ويجب أن تشمل تعزيز السلطة الفلسطينية وقدرتها على التعاون مع إسرائيل على الجبهات السياسية والاقتصادية والأمنية، فضلا عن الجهود الرامية إلى تحقيق عودة الحكومة الفلسطينية الشرعية إلى غزة.

إن من الأهمية بمكان أن نعمل على استعادة الأفق السياسي. كخطوة أولى، ينبغي تخفيف التوتر ووقف أعمال العنف في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة أو الحد منها بدرجة كبيرة، لا سيما في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. ويجب وقف الخطوات الانفرادية التي تديم الاتجاهات السلبية. وينبغي توسيع الحيز المتاح للنشاط الاقتصادي الفلسطيني وإدخال المزيد من التحسينات على

الوصول على النحو الذي شهدناه خلال العام الماضي. ولكن لا يزال التأخير في استيراد السلع والمعدات الأساسية مستمرا.

ولا تزال الحالة الإنسانية في غزة مقلقة جدا. وأدى التصعيد، وإغلاق المعابر التي تديرها إسرائيل في الفترة من ٢ إلى ٧ آب/أغسطس إلى تفاقم المصاعب المستمرة وأسفر عن احتياجات فورية جديدة. لقد حددت الأمم المتحدة ما يقرب من ١٥ مليون دولار من احتياجات التمويل الإضافية لتوفير الدعم النفسي والمأوى وسبل العيش والمساعدة النقدية فضلا عن الأدوية الأساسية والمساعدة الطبية. وبالإضافة إلى ذلك لا تزال الاستجابة الإنسانية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة تواجه فجوات مزمنة في التمويل. فحتى منتصف عام ٢٠٢٢ لم يتم الوفاء إلا بنسبة ٢٥ في المائة من متطلبات خطة الاستجابة الإنسانية. وفي الوقت نفسه أدت الزيادات العالمية في أسعار السلع الأساسية الرئيسية إلى إجهاد موارد الشركاء في المجال الإنساني وأصبحت الأسر الضعيفة معرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي. في الوقت نفسه يحتاج برنامج الأغذية العالمي فورا إلى ٢٦,٥ مليون دولار لدعم الأسر الضعيفة في غزة والضفة الغربية. وإذا لم يتلقي التمويل فإن الدعم المقدم لتلك الأسر سيتوقف في تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١ آب/أغسطس وفي خطوة نرحب بها لتيسير الواردات إلى الضفة الغربية المحتلة عبر الأردن سمح لأول مرة باستخدام حاويات بطول ٤٠ قدما لشحن البضائع عبر معبر النبي. ويحدوني الأمل في أن يمهد ذلك الطريق لمعالجة عقبات كبيرة أخرى تعوق التجارة الفلسطينية.

أنقل الآن لأحدث عن منطقة الجولان حيث تم الحفاظ على وقف إطلاق النار بين إسرائيل وسوريا بشكل عام على الرغم من الانتهاكات العديدة لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية عام ١٩٧٤. ويظل من المهم أن يحترم الطرفان التزاماتهما بموجب أحكام الاتفاق وأن يمنعا التصعيد بينهما.

وفي لبنان لا يزال عدم إحراز تقدم في الإصلاحات والمأزق الذي وصل إليه تشكيل الحكومة علاوة على الضغط المتزايد على المؤسسات، بما فيها القوات المسلحة اللبنانية وقوات الأمن، يثقل كاهل

الإيجار. الأطفال الذين عادوا إلى المخيمات المهدامة مثل اليرموك أو عين التل يسرون بالقرب من الذخائر غير المنفجرة لأخذ حافلات الأونروا إلى المدرسة.

وفي لبنان، أصبح الضغط على الوكالة لبذل المزيد من الجهد لمعالجة أثر الأزمة الاقتصادية والمالية على مجتمع لاجئي فلسطين لا يحتمل. إن الاحتجاجات وأعمال العنف الموجهة ضد الأونروا تجبر زملائي في بعض الأحيان على إغلاق منشآتنا. والهجرة غير الشرعية للاجئي فلسطين تتزايد.

وفي الأردن، تركت الجائحة ندوبا عميقة في سوق العمل. والبطالة في ارتفاع، ولا سيما بين الإناث والشباب. وتقيد التقارير بأن عمالة الأطفال والزواج المبكر في ازدياد.

وعلى الرغم من تلك البيئات التشغيلية الصعبة، لا تزال الأونروا شريان الحياة لواحدة من أكثر المجتمعات حرمانا واحتياجا في المنطقة. إن الذهاب إلى المدرسة أو الحصول على الخدمات الصحية أو الحصول على طرد غذائي هي بالنسبة للعديد من لاجئي فلسطين مصادرهم الوحيدة للعيش حياة طبيعية. إنهم يتطلعون إلى الأونروا من أجل هذا الوضع الطبيعي.

لأكثر من ٧٠ عاما، كانت الأونروا مصدرا للفرص والأمل في مستقبل أفضل لأجيال من لاجئي فلسطين. وبدعم من الدول الأعضاء، أسهمت الوكالة في واحدة من أنجح قصص التنمية البشرية في المنطقة. ومن تعليم أكثر من مليوني فتاة وفتى من لاجئي فلسطين، إلى توفير التطعيم لجميع الرضع وخفض وفيات الأمهات التي تتجاوز المعايير العالمية، هناك الكثير الذي يمكننا جميعا أن نفخر به.

وخلال النزاعات المسلحة، مكن دعم مجلس الأمن الأونروا من توفير المأوى والحماية وساعد في إعادة بناء الأحياء والمجتمعات المحلية المدمرة. إن الدعم النفسي والاجتماعي الذي يتلقاه أطفال لاجئي فلسطين هو أساس سلامتهم النفسية وضروري لقدرتهم على التعلم، وتحظى جودة التعليم الذي يتلقاه طلاب الأونروا بإشادة من

الوصول والتنقل في غزة والضفة الغربية. وينبغي في الوقت نفسه تعزيز السلطة الفلسطينية، بما في ذلك قدرتها المؤسسية. وبالنظر إلى الأمور التي يتعين علي إبلاغ المجلس عنها بشكل منتظم فإن الوضع الراهن ليس استراتيجية ولا خيارا استراتيجيا - وهو وضع ليس ملائما للتغيير الإيجابي في الميدان ولا لاستئناف المحادثات بين الجانبين. وأحث القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية فضلا عن بلدان المنطقة والمجتمع الدولي على نطاق أوسع على اتخاذ إجراءات حازمة للسماح بالعودة إلى مفاوضات مجدية.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لازاريني.

السيد لازاريني (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص تقديري لهذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن اليوم. منذ إحاطتي السابقة للمجلس في أيار/مايو ٢٠٢١ (انظر S/PV.8782) ازدادت حالة اللاجئين الفلسطينيين تدهورا. ويعيش أكثر من ٨٠٪ من لاجئي فلسطين في لبنان وسورية وغزة تحت خط الفقر.

في غزة، كان تصاعد العنف في وقت سابق من هذا الشهر تذكيرا صارخا بأن الحرب والعنف يمكن أن يندلعا في أي وقت في غياب جهد حقيقي وشامل لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وفقدت نحو ٦٠ أسرة من أسر اللاجئين الفلسطينيين منازلها، وقتل ١٧ طفلا، ٨ منهم طلاب في مدارس تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ويعاني ما يقرب من نصف طلاب الأونروا من الصدمات النفسية ويحتاجون إلى مساعدة خاصة للتعامل مع دورات العنف المتكررة والصعوبات الاقتصادية التي تعيش فيها أسرهم.

وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، تتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية حيث يعاني لاجئو فلسطين من مستويات عالية من التجريد من الملكية والعنف وانعدام الأمن.

وفي سورية، بعد ١١ عاما من النزاع، تعود العائلات الأفقر للعيش وسط أنقاض منازلها المدمرة لأنها لم تعد قادرة على تحمل

ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من جهود التوعية الهائلة، فقد ركز التمويل على مدى العقد الماضي، مما أجبرنا على العمل عاما بعد عام بعجز يبلغ حوالي ١٠٠ مليون دولار. وحتى العام الماضي، جرت إدارة الفجوة التمويلية من خلال تقليص التكاليف والتششف وترحيل الالتزامات الكبيرة من سنة إلى أخرى. لكن اليوم ليس لدينا احتياطي مالي. لقد بلغنا أقصى حد للتشفشف وتدابير تقليص التكاليف. واليوم، تواجه الأونروا تهديدا وجوديا.

ما هو على المحك هو: التعليم الجيد والمبدئي لأكثر من نصف مليون فتاة وفتى؛ وحصول حوالي مليوني لاجئ فلسطيني على الرعاية الصحية وشبكة أمان اجتماعي لحوالي ٤٠٠ ٠٠٠ من أفقر الفقراء؛ والدعم النفسي والاجتماعي لمئات الآلاف من الأطفال؛ وفرص عمل للشباب في غزة وأماكن أخرى؛ والمساعدات الغذائية والنقدية الطارئة لأكثر من مليوني لاجئ من فلسطين في جميع أنحاء المنطقة لتلبية احتياجاتهم الإنسانية. ما هو على المحك ببساطة هو الشعور بالحياة الطبيعية والأمل الذي تجلبه خدماتنا للاجئين فلسطين.

وينبع أحد الجوانب الرئيسية لدور الأونروا في الاستقرار الإقليمي على وجه التحديد من إمكانية التنبؤ بخدماتها العالية الجودة. بالنسبة للاجئين فلسطين، تظل الأونروا الركيزة الدائمة الأخيرة للالتزام المجتمع الدولي بحقوقهم في حياة كريمة وفي حل عادل ودائم. وعندما يرونا نؤخر الرواتب، ونخفض نوعية الخدمات، وغير قادرين على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة، فإنهم يفهمون أن دعم المجتمع الدولي لمحتهم يتلاشى.

ويتزايد اليأس والشعور بالهجر في مخيمات اللاجئين. اليأس تهديد للرفاه العقلي. اليأس تهديد للسلام والاستقرار.

ومن الصعب تصديق أن الافتقار إلى الموارد الكافية ينجم حصرا عن القيود المالية. وينبغي أن يكون تأثير الخدمات التي يمكن التنبؤ بها على سلامة اللاجئين وعلى الاستقرار الإقليمي كافيا لإقناع كل دولة عضو بالالتزام بتمويل الأونروا تمشيا مع القرارات التي تعتمدها.

قبل مدققين ذوي سمعة طيبة مثل المجلس الثقافي البريطاني ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي. وفي المتوسط، إنهم يتفوقون على أقرانهم بسنة واحدة من التعلم.

وفي سورية، اجتاز ما يقرب من ٩٥٪ من طلاب الأونروا امتحاناتهم الوطنية هذا العام. وحققت راما، من مخيم اليرموك للاجئين، أعلى الدرجات على الرغم من النزوح المطول وانقطاع التيار الكهربائي المتكرر. قصص النجاح في كل مكان، من غادة، وهي أول امرأة فنية في مجال الطاقة المتجددة في غزة، إلى براء، التي انضمت إلى فريق أبحاث طبي في إسبانيا يحرز تقدما رائدا في مكافحة سرطان البنكرياس.

واليوم، يجب أن يكون الأطفال والشباب قادرين على الأداء والتنافس في عالم يزداد رقمنة. والأونروا ملتزمة بمنح لاجئي فلسطين هذه القدرة. يخدم مركزنا لتكنولوجيا المعلومات في غزة منظومة الأمم المتحدة بأسرها ويوفر فرص عمل لأكثر من ١٢٠ شابا وشابة.

لقد وصلنا إلى المساواة بين الجنسين في مدارسنا منذ وقت طويل، وتشكل مدارسنا البالغ عددها ٧٠٠ مدرسة في جميع أنحاء المنطقة المؤسسة التعليمية العامة الوحيدة التي تدرس منهاجاً شاملاً لحقوق الإنسان. وبينما ندرك تماما أننا نعمل في بيئة مشحونة سياسيا، فقد قمنا باستثمارات لا مثيل لها في تعزيز قيم الأمم المتحدة ومعايير اليونسكو عبر برامجنا ومن خلال مواقف الموظفين.

واليوم تتعرض إنجازاتنا الجماعية للخطر. على مدى العقد الماضي، جعل النقص المزمن في تمويل ميزانيتنا البرنامجية من الصعب بصورة متزايدة على الوكالة الوفاء بالولاية التي أسندتها إليها الجمعية العامة. وقد أدى تغير الأولويات الجيوسياسية، وتغير الديناميات الإقليمية، وظهور أزمات إنسانية جديدة، إلى خفض مستوى أولوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. إن الحملات المنسقة لنزع الشرعية عن الأونروا بهدف تقويض حقوق لاجئي فلسطين تتزايد من حيث التواتر والخبث. كما شهدت الوكالة أكثر من مرة كيف يمكن لأي تغيير في السياسة الداخلية أن يعلق الدعم بين عشية وضحاها.

التنبؤ بها. ولكن واضح جداً: الإسرائيليون يستحقون الأمن؛ والفلسطينيون يستحقون الأمن.

يجتمع المجلس شهراً بعد شهر ليكرر إداناته وصيغته وشعاراته المألوفة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لإعادة النظر في بعض الافتراضات والمعتقدات التي قد تسهم عن غير قصد في استعصاء هذا النزاع وإعادة تقييمها - للنظر في الأسباب الجديدة التي تجعله يظل عرضة للجمود والمعاناة الإنسانية. وأقترح أن أفعل ذلك من خلال خمسة مفاهيم قد تساعدنا في هذا المسعى.

المفهوم الأول هو العدالة. إن تجريد الشعب الفلسطيني من ممتلكاته وحرمانه بشكل دائم من أبسط حقوقه وحياته لن يكون أبداً وصفاً لتحقيق الأمن المستدام. والحصار غير القانوني المفروض على غزة والاحتلال غير المشروع يمثلان شكلين من أشكال العنف الهيكلي والعقاب الجماعي التي لا يمكن تجاهلها. ولئن كانت الحاجة إلى وجود أفق سياسي أمراً مسلماً به، فإن أبعاد هذا الأفق على ما يبدو تقلصت وتلاشت وأصبحت أقل طموحاً من أي وقت مضى. ولا يمكن أن يكون هناك نهج فعال أو طويل الأمد إزاء غزة بشكل منعزل - فهو جزء من الواقع الإسرائيلي - الفلسطيني الأوسع نطاقاً - سواء من حيث الأمن أو سياسة الفصل أو الإغلاق. والأهم من ذلك أنه ثمة حاجة إلى احترام القانون الدولي بشكل شامل - سواء في تصدي الدول للتهديدات المسلحة أو المقاومة الحزبية ضد احتلال الدولة. وأود أن أذكر أيضاً، في هذا السياق، وجود حاجة إلى التجديد السياسي الفلسطيني، والمصالحة الداخلية، والتغلب على الانقسامات، فضلاً عن الحاجة الدولية إلى إشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة دون شروط مسبقة غير واقعية وانتقائية.

والمفهوم الثاني هو التوازن. إن أي محاولة لاستئناف المفاوضات بين الأطراف دون معالجة أوجه التفاوت في السلطة ممارسة جوفاء ولا داعي لها. وعلى نحو ما قال كومفورت إيرو، رئيس الفريق الدولي المعني بالأنزمات - الذي تتعاون معه منظمتي "مشروع الولايات المتحدة والشرق الأوسط" على نطاق واسع - أمام مجلس الأمن مؤخراً

وبدلاً من ذلك، لا تزال الوكالة تتعرض لثلاثة مصادر للضغط الشديد: أولاً، التزام الجمعية العامة بدعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين وتعليماتها إلى الأونروا بتقديم عدد من الخدمات الشبيهة بالخدمات العامة إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ودائم؛ ثانياً، الافتقار إلى التمويل الكافي من الدول الأعضاء لتنفيذ الولاية وعدم إمكانية التنبؤ بمعظم التمويل؛ وأخيراً، الاعتراض على أي تغيير متوخى في طريقة تقديم الخدمات.

وأي تغيير من هذا القبيل يعتبر محاولة للتعدي على حقوق اللاجئين. ويخشى المضيفون واللاجئون من أن يؤدي ذلك إلى إضعاف الأونروا والقضاء عليها تماماً مع مرور الوقت. والفشل في التوفيق بين تلك المطالب سيزيد من استحالة تنفيذ ولاية الجمعية العامة.

إن قدرتنا على الوفاء بولاية الجمعية العامة تقع على عاتق الدول الأعضاء وترتهن بإرادتها السياسية لتمويل ميزانيتها الأساسية تمويلًا كاملاً. وأناشد اليوم الدول الأعضاء التي خفضت تمويلها أن تعيد النظر في أثر قرارها على استقرار المنطقة. وأناشد أولئك الذين غيروا ديناميات السياسة والسياسة الخارجية لديهم في المنطقة أن يواصلوا المشاركة في قصص نجاح الأونروا في مجال التعليم.

وفي غضون أسابيع قليلة، سيعرض تمديد ولاية الأونروا على الجمعية العامة للموافقة عليه. وأناشد جميع الدول الأعضاء أن تحشد الدعم السياسي والمالي للأونروا وأن تواصل العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي يعود بالنفع على المنطقة وشعوبها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد لازاريني على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد ليفي.

السيد ليفي (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مجلس الأمن، والرئاسة الصينية على وجه الخصوص، على السماح لي بتشاطير بعض الأفكار مع أعضاء المجلس اليوم.

إن الأحداث التي وقعت في وقت سابق من هذا الشهر والتي تناولها بالتفصيل المبعوث الخاص فينسلاند مثيرة للقلق بقدر ما يمكن

التي أعرب عنها الأمين العام إزاء عدد الأطفال الفلسطينيين الذين قتلهم وشوهم القوات الإسرائيلية في العام الماضي، شهدنا للتو نفس الاتجاه مجددا هذا الشهر في غزة، على نحو ما أشار المنسق الخاص فينسلاند والمفوض العام لازاريني. لقد شهدنا مقتل من يبلغ عن هذه الجرائم ويفضحها، وكانت شيرين أبو عاقلة هي آخر من دفع حياته ثمنا لذلك من الصحفيين.

والآن أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الاعتداء على أولئك الذين يوثقون الانتهاكات ويدافعون عن حقوق الإنسان، بفعل الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل ضد ست منظمات من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية البارزة، بعضها ممول من أعضاء في هذه القاعة. لقد أدرجت السلطات الإسرائيلية ست منظمات غير حكومية على قوائم الإرهاب. وذكر عدد من البلدان أنه لم يتم تقديم أدلة دامغة. والآن تمت مداومة مكاتب تلك المنظمات وإغلاقها واستجواب العاملين فيها. وأصبح من السهل جدا رفض أي رد يقتصر على التعبير عن الإدانة. إن الإفلات من العقاب يتعاضد، ولسوء الحظ، فإنه يشجع على ارتكاب المزيد من الإجراءات نفسها، أو أسوأ منها. وينبغي حقا أن تكون هناك عواقب فعلية لذلك على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي. فلدينا بالفعل نظام سياسي واقتصاد فلسطينيان أجوفان، وهذه محاولة الآن لإضعاف المجتمع المدني الفلسطيني.

أمام المفهوم الرابع فهو السياق. ليس من قبيل المبالغة وصف الاضطراب العالمي الحالي بأنه عالم في حالة تحول - قابل للانعكاس بشكل خطير بينما يحتمل أن يكون مثمرا إذا استطعنا أن نتحلى بالابتكار والواقعية. وفي هذا الصدد، قد تجسد اتفاقات أبراهام أمورا كثيرة، ولكنها لا يمكن أن تكون بديلا أو إلهاء عن كفالة السلام وحقوق الفلسطينيين. وإذا لم تتم إدارة التطبيع بشكل صحيح، فقد يهدد بزيادة تعزيز الشعور الإسرائيلي الذي هو في غير محله بأنه يمكن تجاهل الفلسطينيين وتهميشهم.

وينطبق الأمر أيضا على أن القانون الدولي والمبادئ التي يزعم أنها عالمية لا يمكن فرضها إلا عندما يكون ذلك مناسبا، ويتم تحييتها

(انظر S/PV.8913) - يجب الاعتراف باختلال القوة الهيكلي بين دولة محتلة وشعب محتل. وقد يساعد التركيز على إقامة علاقات القوة، بدلا من التركيز على التوازن الزائف، في توفير وضوح التفكير والسياسات.

وكمثال على ذلك، فإن محاولات بناء الثقة على الصعيد الاقتصادي دائما ما تكون غاية في الضلالة والتأخير وسرعة الزوال عندما تتم في ظل ظروف الاحتلال الدائم. وهذا يناقض مبدأي الانسجام والمعاملة بالمثل. وينبغي فهم المأزق الاقتصادي الفلسطيني بحق، لا سيما في ظل شح الموارد العالمية، على أنه مأزق يرجع في المقام الأول إلى العقوبات المفروضة سياسيا - على التنقل، والحدود، والوصول إلى الأراضي، وعمليات المصادرة، والهدم، والتوسع المستمر للمستوطنات - وليس الافتقار إلى الأعمال الخيرية.

لقد استمعنا للتو إلى الإحاطة التي قدمها المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، السيد فيليب لازاريني. ويجب أن يتوافر ذلك الالتزام الاقتصادي بأن تكون الأونروا مزودة بموارد يمكن التنبؤ بها وقادرة على تقديم الخدمات. فهذه ضرورة أمنية، كما أنها التزام ذو طابع سياسي تجاه اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يزالون محرومين من التوصل إلى حل.

والمفهوم الثالث هو المساءلة. لقد أتاحت لي الفرصة في السابق لأسلط الضوء على مشكلتين أساسيتين يعاني منهما المجلس (انظر S/PV.8883)، هما: عجز في الشرعية في السياسة الفلسطينية وعجز في المساءلة إزاء السياسات الإسرائيلية. فالإجراءات التي تتخذها إسرائيل، بوصفها الطرف المحتل القوي، هي ما يقرر بشكل بارز المسار اللازم اتباعه. وأود الإشارة إلى حدوث تحولات عميقة نتيجة لعدم الرغبة في محاسبة إسرائيل، لا سيما فيما يتعلق بالمستوطنات.

وقد شهدت الأشهر الأخيرة تصعيدا مثيرا للقلق لذلك الاتجاه باستهداف العاجزين عن حماية أنفسهم ومن هم في الخطوط الأمامية الذين يشهدون على انتهاكات القانون الدولي. وفي أعقاب الصدمة

شهدت الفصل العنصري والاستعمار الاستيطاني وعاشت مراحل إنهاء الاستعمار. فهو نموذج من شأنه أيضا أن يبرز التمييز الذي يواجهه المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل. يجب أن يكون جرس إنذار.

قبل نحو ٧٥ عاما، عرضت الأمم المتحدة التقسيم بوصفه النموذج السياسي للأرض المقدسة. واليوم أصبحت تلك الأرض موحدة بحكم الواقع تحت سيطرة واحدة. وفي غياب إجراءات بعيدة المدى بشكل غير مسبوق للوفاء بالتقسيم، سيأتي خلفاء أعضاء المجلس اليوم لمناقشة التحدي المتمثل في تحقيق المساواة في ظل واقع عدم التقسيم. وإذا نظر المجلس بجدية في تلك المبادئ الخمسة وآثارها، فقد نجد سبيلا للخروج من المأزق المتكرر - الإدانات والصيغ والشعارات المألوفة - وربما نبشر بانفتاح جديد وطريق جديد إلى العدالة والتوازن للفلسطينيين والإسرائيليين.

الرئيس (تكلم بالـصينية): أشكر السيد ليفي على إحاطته. فكثر من آرائه محفزة للتفكير وينبغي أن تمكن المجلس من التفكير بشكل أفضل في هذه المسألة بغية إيجاد حل لها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند والمفوض العام لازاريني على إحاطتهما. ونقدر أيضا الإحاطة التي قدمها السيد ليفي.

ونرحب باستمرار الحفاظ على وقف إطلاق النار الذي تم إقراره في ٧ آب/أغسطس، فضلا عن استئناف شحنات الوقود إلى غزة لكفالة أن تتمكن المستشفيات والخدمات العامة الأخرى من مواصلة العمليات الحيوية. وتود الولايات المتحدة أن تكرر الإعراب عن تقديرها لمصر وقطر والأردن والأمم المتحدة على مشاركتها الوثيقة مع جميع الأطراف بغية منع تصعيد آخر للنزاع. وننعي الخسائر في الأرواح ونؤيد إجراء تحقيق سريع وواف في التقارير عن الإصابات بين المدنيين. ونطالب المنظمات الإرهابية، بما فيها حماس وحركة الجهاد الإسلامي في

جانبنا عندما يظهر الأصدقاء أو الحلفاء في دور الجاني. إن عالمنا مكشوف للغاية؛ وهذه الأمور ملحوظة.

خامسا وأخيرا، هناك مفهوم الهيكل. وأود أن أقترح أنه، خلافا للتصور السائد بأن الأمور عالقة وفي حالة جمود، فإن الإسرائيليين والفلسطينيين يمرون في الواقع بمرحلة انتقالية عميقة جدا. إن الحديث عن أفول خيار الدولتين ليس مثيرا للقلق ولا مستبعدا، بل هو رصين وربما تجسيد لما وراء الواقع المعاش. وأود أن أقول إنه بالنسبة لإسرائيل نفسها، ينبغي لها تشعر بالقلق من عدم وجود مخرج في هذا المسار نحو نموذج جديد - فهذا يعرض للخطر مستقبل ذلك البلد. ولن يخفي الفلسطينيون ولا الإسرائيليون، ولم يكن إيجاد طريقة عادلة للعيش معا أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وبمرور الوقت، من المرجح أن يؤدي هذا التحول العميق إلى إخراج كل دولة ممثلة هنا من منطقتها المريحة. واسمحوا لي أن أختتم بياني بشرح السبب بإيجاز.

نحن نعلم بعض التطورات التي يمكن أن تكون غير مريحة سياسيا ومهمة سياسيا في نفس الوقت. والمجموعة المتزايدة الثقل من الآراء الأكاديمية والقانونية والرأي العام التي تعتبر إسرائيل تمارس الفصل العنصري في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها هي مجرد تطور من هذا القبيل. وأصبح التصنيف الذي وضعه علماء فلسطينيون ومعاهد فلسطينية ودققته وأيدته لاحقا منظمات حقوق إنسان إسرائيلية، بقيادة مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، هو التصنيف القانوني الذي وضعته منظمة هيومن رايتس ووتش وهذا العام منظمة العفو الدولية. وهذا ما يبدو عليه الفشل في تحقيق المساءلة وتحقيق حل الدولتين. وبقدر ما أعلم أنه أمر غير مريح للبعض، فإنني أحضر المجلس على عدم التقليل من أهمية ما يحدث وزخمه على المدى الطويل. وفي اجتماعات مجلس حقوق الإنسان المعقودة في جنيف في آذار/مارس، أشار ممثلو الدول الذين تكلموا باسم مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي إلى حالة الفصل العنصري تلك. ولن يكون من المستغرب تقريبا أن يتكرر ذلك ويتردد صداه في أجزاء من العالم

التحديات المشتركة في المنطقة. ونعتقد أن المنتدى يمكن أن يدعم بزوغ شرق أوسط أكثر سلاماً وازدهاراً. ونعتقد الولايات المتحدة أيضاً أن تلك الجهود تسهم في إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق هدف النهوض بالسلام عن طريق التفاوض بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

والولايات المتحدة ملتزمة بالعمل كشريك قوي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وهي فخورة بأن تكون أكبر مانح منفرد للوكالة. وكما سمعنا للتو، تلعب الأونروا دوراً أساسياً في تعزيز الاستقرار الإقليمي، ولا يمكنها أن تفعل ذلك بدون تمويل كاف. تقدم العديد من البلدان دعماً خطابياً للأونروا هنا في نيويورك، ولكنها لا تطابق كلماتها بالدعم المالي. ونحن نشجع الدول الأعضاء على تقديم تمويل قوي وموثوق به للمساعدة في معالجة استدامة الوكالة على المدى الطويل، كما أوضح المفوض العام للتو.

وفي الختام، ندعو جميع البلدان إلى الانضمام إلينا في التزامنا بالسلام والأمن في الشرق الأوسط. ونحث جميع الأطراف في المجلس وفي جميع أنحاء العالم على دعم الجهود والمبادرات التي تساعد على تلبية الاحتياجات الاقتصادية والسياسية والإنسانية لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر المنسق الخاص تور فينسلاند والسيد فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، على إحاطتهما. كما استمعنا باهتمام إلى الإحاطة التي قدمها السيد ليفي.

تأتي مناقشة اليوم للحالة في الشرق الأوسط بعد ثلاثة أسابيع من تصاعد الاشتباكات الفلسطينية والإسرائيلية، التي تحولت إلى مواجهة مسلحة أسفرت عن خسائر في الأرواح. وأدت الغارات الجوية الإسرائيلية على قطاع غزة إلى تصعيد آخر في التوترات، ورداً على ذلك بدأ إطلاق نار على الأراضي الإسرائيلية. ومن المحبط جداً أن هذه ليست أول حالات اندلاع للعنف من هذا القبيل. وفي ذلك الصدد، رحبنا باتفاق وقف إطلاق النار وندعو جميع الأطراف المعنية إلى

فلسطين، بوقف الهجمات على إسرائيل. وتلك الهجمات العشوائية تستهدف المدنيين الإسرائيليين وتعرض بشكل متهور حياة الفلسطينيين في غزة للخطر. وندين جميع الهجمات على المدنيين، بما في ذلك الهجوم بإطلاق النار في ١٤ آب/أغسطس في القدس على المصلين بالقرب من حائط المبكى.

وتقدر الولايات المتحدة الدور الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية المستقلة في رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في الضفة الغربية وغزة، وفي إسرائيل وأماكن أخرى، وتعتقد اعتقاداً راسخاً بأنها يجب أن تكون قادرة على مواصلة ذلك العمل الهام. إن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إلى جانب وجود مجتمع مدني قوي، أمر بالغ الأهمية للحكم المسؤول والمستجيب والديمقراطي. ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء تصاعد التوترات، وخاصة في الضفة الغربية. ونحث الإسرائيليين والفلسطينيين على الامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب، بما في ذلك النشاط الاستيطاني وعمليات الإخلاء وهدم منازل الفلسطينيين، والتحريض على العنف، والإخلال بالوضع التاريخي الراهن في الأماكن المقدسة، وكلها أمور تهدد باستئناف العنف. وكما أكد الرئيس بايدن من جديد أثناء زيارته لإسرائيل والضفة الغربية الشهر الماضي، تعتقد الولايات المتحدة أن

”الشعب الفلسطيني يستحق دولة خاصة به تكون مستقلة وذات سيادة وقادرة على البقاء ومتصلة الأراضي. دولتان لشعبين، لهما جذور عميقة وعريقة في هذه الأرض، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. وتحترم كلتا الدولتين احتراماً كاملاً الحقوق المتساوية لمواطني الدولة الأخرى. ويتمتع كلا الشعبين بقدر متساو من الحرية والكرامة“.

ولا توجد طرق مختصرة لإقامة الدولة. ويتحتم على جميع الأطراف المعنية أن تساعد على تهيئة الظروف اللازمة للمفاوضات بشأن حل الدولتين وأن تتبنى أفقاً سياسياً يدعمها، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين. ويسلط منتدى النقب الضوء على ما يمكن تحقيقه من خلال العمل معاً للتغلب على

بينما أولت اهتماما مفرطا لحالات نزاع ومناطق بعينها - وهو مؤشر واضح على معاييرها المزدوجة.

واتضح مؤخرا أن أحد العوامل التي تعيق تحقيق السلام العادل للفلسطينيين هو تصرفات الولايات المتحدة التي تسعى إلى احتكار عملية السلام وإعادة صياغتها وفقا للقوالب التي تتشدها. وجرت محاولات مكشوفة لفرض السلام الاقتصادي على الشعب الفلسطيني بدلا من تلبية تطلعاته المشروعة إلى إنشاء دولته المستقلة. ومنعت واشنطن فعليا أنشطة المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين المعنية بالشرق الأوسط، التي عقد آخر اجتماع لها على المستوى الوزاري في عام ٢٠١٦.

ومن جانبنا، ندعو إلى إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين والإطار القانوني الدولي المعترف به عالميا الذي ينص على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة على طول حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وخلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين، ينبغي أيضا تسوية مسائل الوضع النهائي الأخرى، بما في ذلك ما يتعلق بالحدود واللجوء والموارد المائية. وعند القيام بذلك، يجب أن تؤخذ الشواغل المتعلقة بأمن إسرائيل في الاعتبار.

ونعكف على اتخاذ خطوات متسقة لدعم الجهود الجماعية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وسنواصل العمل مع جميع الأطراف المعنية في المنطقة وفي مجلس الأمن.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد فينسلاند والسيد لازاريني على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات. كما استمعت باهتمام كبير إلى الإحاطة التي قدمها السيد ليفي.

ولا يزال وقف إطلاق النار المعلن عنه في ٧ آب/أغسطس هشا. وبدون اتخاذ تدابير ملموسة للحد من التوترات في الأرض الفلسطينية وفي إسرائيل، هناك خطر حقيقي من استئناف العنف. ولأسف، شهدنا في الأيام القليلة الماضية أعمالا لا تهدف إلا إلى تحطيم الهدنة الحالية. وأشار بصفة خاصة إلى الهجوم على المصلين اليهود في

ممارسة ضبط النفس وتجنب اتخاذ خطوات انفرادية أو الانخراط في خطاب تحريضي. وعليها أيضا أن تمتثل للقانون الدولي الإنساني وألا تسمح بتصعيد آخر للأعمال العدائية.

ونلاحظ على وجه الخصوص جهود الوساطة التي بذلتها مصر وقطر والتي أدت في نهاية المطاف إلى وقف إطلاق النار. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء احتمال أنه إذا تكرر سيناريو من هذا النوع، فقد يتسبب في اشتباك عسكري واسع النطاق ومزيد من التدهور في الحالة المتردية بالفعل في قطاع غزة، الذي يحتاج سكانه إلى مساعدة إنسانية فورية، بما في ذلك ما يتعلق بإعادة بناء البنية التحتية المدمرة.

لقد أصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أنه في سياق القضية الفلسطينية، التي ظلت بدون حل لفترة طويلة، وعدم إيلاء المجتمع الدولي الاهتمام الواجب للمسألة، فإن أي استقزاز يمكن أن يؤدي إلى مواجهة إقليمية جديدة واسعة النطاق. ويمكن أن يكون أحد الدوافع إلى استئناف العنف هو الخطوات الانفرادية الجارية، التي تتخذها إسرائيل في المقام الأول، لخلق حالة لا رجعة عنها في الميدان، مثل بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة؛ وطردهم الفلسطينيين وهدم منازلهم؛ ومصادرة الممتلكات؛ والاعتقالات التعسفية؛ والتفويض المطلق بحكم الأمر الواقع للجيش الإسرائيلي باستخدام القوة؛ والانتهاكات المنهجية لوضع الأماكن المقدسة في القدس.

وخلال الشهر الماضي، وافقت السلطات الإسرائيلية مؤقتا على خطة لبناء ١ ٤٤٦ وحدة سكنية في مستوطنة صور باهر في الجزء الجنوبي من بلدية القدس. كما اتخذ قرار بتوسيع مستوطنة بيت حورون في محافظة رام الله بإضافة ٢٥١ وحدة سكنية.

ويعرب التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاعات المسلحة (S/2022/493) أيضا عن القلق إزاء عدد الأطفال الفلسطينيين الذين قتلوا على يد الجيش الإسرائيلي. وفي عام ٢٠٢١ وحده، قتل ٧٨ قاصرا وأصيب ٩٨٢ بجروح واعتقل ٦٣٧ آخرون. وقد غضت البلدان الغربية الطرف عن الانتهاكات المنهجية لحقوق الفلسطينيين طيلة فترة أطول احتلال في تاريخ ما بعد الحرب العالمية،

القدس في ١٤ آب/أغسطس. وأضمت صوتي إلى صوت السيد فينسلاند في الإعراب عن الأسف لأن بعض الجماعات تبرر أعمال الإرهاب هذه.

وقد حالت الدبلوماسية وجهود المجتمع الدولي دون زيادة تصاعد العنف في الآونة الأخيرة. علينا ألا نكتفي بمجرد وقف إطلاق النار. وبدلاً من ذلك، ينبغي لمجلس الأمن ألا يدخر جهداً لإحراز تقدم حقيقي نحو حل سياسي. ولا يتوقع منا المجتمع الدولي والسكان المتضررون أقل من ذلك.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): في كل مرة نجتمع فيها

هنا بشأن هذه المسألة - وهو ما يحدث في كثير من الأحيان - نعرب عن قلقنا البالغ إزاء الاتجاه المثير للقلق للعنف والتوتر، مع الخوف من أن تؤدي هذه التطورات السلبية إلى إبعاد الإسرائيليين والفلسطينيين عن الجهود الرامية إلى حل النزاع المأساوي. وهذا هو السبب في أن دعم وقف إطلاق النار بين إسرائيل والمقاتلين الفلسطينيين أمر بالغ الأهمية لتجنب انفجار آخر للعنف وحماية المكاسب التي تحققت من خلال الجهود الدؤوبة التي بذلتها العديد من الجهات الفاعلة على مدى العامين الماضيين. وينطبق ذلك بصفة خاصة على غزة، حيث يؤثر تمكين عدد متزايد من الفلسطينيين من العمل في إسرائيل تأثيراً إيجابياً حقيقياً على السكان، ويسهم في تحسين آفاق التقارب والتعايش السلمي.

إن العنف مأساة داخل مأساة أكبر، وهي النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني الذي لم يحسم بعد. ولذلك يجب بذل كل جهد ممكن لمنع التصعيد، ولا بد من اغتنام كل فرصة للتقريب بين الطرفين. ولن نكلّ من رفضنا وإدانتنا القاطعين لكل هجوم إرهابي ضد إسرائيل أو في أي مكان آخر. ونحن نمقت الإرهاب بجميع أشكاله وندعو الجميع إلى إدانته بقوة وبدون تحفظ. وتحزننا كل خسارة في الأرواح ناجمة عن هذه الهجمات الطائشة والجبانة، وخاصة عندما تشمل مدنيين.

ونؤيد حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها والرد على الهجمات الإرهابية بالتناسب وفي حدود القانون المحلي والدولي. ويساورنا القلق أيضاً إزاء الخسائر في الأرواح بين الفلسطينيين، ولا سيما الأطفال.

ويساور البرازيل القلق أيضاً إزاء العدد الكبير من المدنيين الفلسطينيين الذين قتلوا أو جرحوا، والأطفال على وجه الخصوص، نتيجة للاشتباكات مؤخراً. وتدين البرازيل جميع الهجمات ضد المدنيين، وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتقيّد بالقانون الدولي الإنساني.

إن وقف أعمال العنف والإرهاب ووقف التصعيد وإعادة بناء الثقة كلها أمور ضرورية وعاجلة، ولكنها ليست غايات في حد ذاتها. وما لم يحرز التقدم نحو حل سياسي عادل ومستدام للنزاع، فإن خطر تجدد دورات العنف سيستمر. ويجب أن يكون احترام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة أساساً لأي سلام دائم. والبرازيل على استعداد للإسهام في إيجاد حلول ملموسة وسبل للمضي قدماً. ونكرر تأكيد دعمنا لحل الدولتين، الذي يعيش بمقتضاه الإسرائيليون والفلسطينيون جنباً إلى جنب في سلام وأمن ورخاء.

ومع استمرار النزاع، يتكبد السكان المدنيون خسائر فادحة - ليس فقط فيما يتعلق بالأرواح التي أزهقت والأشخاص المصابين، ولكن فيما يتعلق أيضاً بالتطلعات المحبطة والأحلام التي تبددت. إن النمو الاقتصادي والتنمية ضروريان لإعطاء الشعب الفلسطيني الأمل، والمساعدة في الحد من جاذبية الأيديولوجيات العنيفة.

وكما ذكرنا من قبل، فإن تقديم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية جزء لا يتجزأ من الجهود المبذولة من أجل السلام والأمن. وعلاوة على ذلك، يحتاج الاقتصاد الفلسطيني ككل إلى دعم قطاعيه الصناعي والزراعي. وفي ذلك السياق، تود البرازيل أن تشيد بالعمل الدؤوب لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومفوضها العام، السيد فيليب لازاريني، اللذين يكافحان جاهدين للوفاء بمهمتهما على الرغم من استمرار نقص التمويل. وعلى الرغم من أن ميزانية حكومة بلدنا تواجه صعوبات خاصة بها، فقد

عن الخطاب التحريضي الذي يصعد التوترات ويعرض عملية السلام للخطر.

ولا نرى سبيلا سوى محادثات السلام لعكس الاتجاه المقلق لتصاعد التوترات واندلاع أعمال العنف الدورية والمكررة. وإذا كان هناك درس واحد يمكن تعلمه من هذا النزاع المستمر منذ عقود، فهو أن العنف لم يفض أبدا إلى أي تطور إيجابي. على العكس من ذلك، لقد تسبب في المعاناة دائما لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين. وطاولة المفاوضات هي المكان الوحيد الذي يمكن فيه إيجاد حل عادل وقابل للتطبيق. ونؤيد جميع الجهود الرامية إلى الجمع بين الطرفين وتناول المسائل الصعبة والمعقدة بصبر وعزم وتصميم وبصيرة، من خلال الحوار والاعتراف المتبادل بشواغل وتطلعات بعضهما فضلا عن التفاهم والاحترام. وينبغي ألا ندع الأمل يموت، فبدون أمل لا يمكن تحقيق أي خير، وبدون أحلام لا يمكن بناء أي شيء ذي أهمية.

السيدة الحفيتي: (الإمارات العربية المتحدة): بداية، أشكر السيد تور فينسلاند والسيد فيليب لازاريني على إحاطتهما الوافيتين. وقد استمعنا أيضا إلى إحاطة السيد دانيال ليفي.

إن الأحداث الأخيرة التي شهدناها قطاع غزة تعكس جملة من الأمور الهامة، وهي أن الحالة الأمنية لا تزال هشة وأن دورات العنف أصبحت متكررة على نحو مقلق. وتؤكد هذه الأحداث كذلك أن السبيل الوحيد لإنهاء دوامة العنف يكمن في التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية. وينبغي أن تظل هذه الغاية النهائية محل تركيز الأطراف والمجتمع الدولي، وألا نكتفي بمجرد إدارة الأوضاع على الأرض، حيث أثبت هذا النهج أنه غير مجد. وعليه، نشدد على ضرورة عودة الأطراف إلى مفاوضات بناءة تنتهي بتحقيق حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة بناء على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن واعتراف متبادل. ويتعين على المجتمع الدولي أيضا أن يضطلع بدوره في صون السلم والأمن من خلال توفير الدعم اللازم للعملية السياسية. وبالتزامن مع هذه الجهود، نكرر التأكيد على

فالمدينون بصفة عامة، والأطفال بصفة خاصة، ينبغي ألا يتم استهدافهم أبدا أو أن يتعرضوا للأذى تحت أي ظرف من الظروف. ويتعين التحقيق على النحو الواجب في تلك الحالات المأساوية لردع وقوع حالات مماثلة في المستقبل.

وكل ضحية بريئة لهذا العنف هي بمثابة تذكير مأساوي بمدى الحاجة الماسة إلى تحقيق السلام اليوم وليس غدا.

ولذلك ندعم كل جهد يُبذل لاستئناف محادثات السلام ضمن الإطار القانوني الذي أنشأته الأمم المتحدة، بغية إيجاد حل دائم وعادل للنزاع، تعيش بموجبه إسرائيل ديمقراطية وأمنة في سلام مع دولة فلسطينية ديمقراطية تتمتع بمقومات البقاء، وعاصمتها المشتركة القدس. ولئن كان السلام يُوقع دوما على الورق، فإنه في الواقع ينفذ في الميدان بإجراءات ملموسة وحاسمة ومفيدة للجميع. وما من شك في أن السلام سيظل حلما بعيد المنال إلى أن يتمتع الإسرائيليون والفلسطينيون بحقوق كاملة ومتساوية - وهما الشرطان الأساسيان للتمتع بحياة كريمة. فإعمال الحقوق هو أساس المصالحة والاعتراف المتبادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وأود أيضا أن أؤكد مجددا دعمنا القوي للمجتمع المدني بوصفه ركيزة أساسية لإرساء أي مجتمع ديمقراطي. ونضم صوتنا إلى الاتحاد الأوروبي والآخرين في الإعراب عن قلقنا إزاء الإجراء الذي تتخذه إسرائيل ضد ست وكالات فلسطينية غير حكومية، وكذلك في دعوة إسرائيل إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يمنع تلك المنظمات من مواصلة عملها الحاسم الأهمية في مجال حقوق الإنسان وللعمل الإنساني والإنمائي.

لقد أكدنا مرارا، ولكننا نرى أنه من المهم أن نكرر التأكيد مرة أخرى، على أنه ينبغي للطرفين أن يمتنعا عن اتخاذ إجراءات تتعارض مع الجهود الحقيقية لتعزيز عملية السلام. وفي ذلك الصدد، سنواصل إبراز موقفنا بأن المستوطنات والتوسع الاستيطاني يتنافيان مع القانون الدولي ويشكلان عقبة أمام حل الدولتين، وهو حجر الزاوية في عملية السلام. وهما خطأ يجب إيقافهما. ونحث جميع الأطراف على الامتناع

والتاريخي القائم في الأماكن المقدسة في القدس الشريف ووقف كافة الإجراءات التي تهدف إلى تغيير هوية المدينة .

وفي الختام، تؤكد دولة الإمارات على استعدادها لدعم كافة

الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط وتحقيق حل الدولتين. ونشدد هنا على أن الدبلوماسية والحوار السلمي يظلان الخيار الأمثل لتهدئة التوترات. فاستمرار العنف لا يخدم أي طرف، بل على عكس ذلك، يذهب ضحاياه العديد من المدنيين الأبرياء، ومنهم النساء والأطفال، الذين يستحقون مستقبلاً وحياء أفضل.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلت بالفرنسية): أشكر السيد فينسلاند والمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على إحاطتهما الوافيتين جداً. وأرحب أيضاً بمشاركة السيد ليفي في جلسة اليوم.

تشكل كفالة الحفاظ على وقف إطلاق النار في غزة أولوية ملحة. فإبقاء معبر إيريز ومعبر كرم أبو سالم مفتوحين أمام تدفق السلع والأشخاص هو المفتاح لتلبية احتياجات الناس الأكثر إلحاحاً. ونبغي أن يتضمن البناء على الهدنة أيضاً استئناف أعمال إعادة الإعمار التي توقفت خلال التصعيد الأخير. وتقف فرنسا على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورها الكامل في تلك الجهود. ونرحب بالعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة، ولا سيما الأونروا، التي تكتسي أنشطتها أهمية حاسمة لتحقيق الاستقرار في المنطقة. وندعو جميع الجهات المانحة إلى زيادة دعمها المالي للأونروا، كما فعلت فرنسا بمضاعفة مساهمتها منذ عام ٢٠١٩.

بيد أنه لا مفر من حدوث تصعيد جديد ما لم يحدث تحول جوهري وتستأنف عملية سياسية حقيقية. واتباع نهج اقتصادي بحت لا يستعيد أفقا سياسيا لن يجلب الاستقرار إلى المنطقة. ولذلك لا بد من إنهاء التدابير الانفرادية. وكما نعلم، يتطلب ذلك وقف الأنشطة الاستيطانية وعمليات الهدم والإخلاء. وفي ذلك الصدد، تشعر فرنسا بقلق بالغ إزاء الحالة في مسافر يطا وعين سامية. وندعو فرنسا وإسرائيل إلى التخلي

ضرورة الحفاظ على وقف إطلاق النار في قطاع غزة. ونشيد بجهود الوساطة المصرية التي اضطلعت مجدداً بالدور الأبرز في استعادة التهدئة.

ونشدد على أن المزيد من دورات العنف هذه لن يؤدي إلا إلى مزيد من التدهور في الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في قطاع غزة. فكما تشير تقارير الأمم المتحدة، يعتمد أكثر من ٨٠ في المائة من سكان قطاع غزة البالغ عددهم حوالي مليوني شخص على تلقي المساعدات الإنسانية، بينما وصل مستوى البطالة بين الشباب إلى ٨٠ في المائة. ويعاني أطفال غزة من أوضاع نفسية صعبة، إذ شهد من يبلغ عمرهم ١٥ عاماً اليوم خمسة نزاعات مدوية حتى الآن. ولذلك نرى أن خفض التوترات وتحسين الأوضاع الإنسانية والاقتصادية لسكان غزة يصب في مصلحة كافة الأطراف ويعد ضرورة لتحقيق الأمن والاستقرار، مما يستوجب أيضاً تكثيف الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والشركاء الدوليون لدعم عملية التعافي وإعادة إعمار قطاع غزة.

وفي المجمل، يستدعي تردي الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة زيادة الدعم الإنساني والاقتصادي والإنمائي. ونحث السلطات الفلسطينية والإسرائيلية على تكثيف التعاون في المجالات الاقتصادية والصحية والخدمية لتحسين الحياة المعيشية للفلسطينيين، لا سيما مجتمعات اللاجئين. وانطلاقاً من إدراكنا للدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به الجهات الفاعلة من المجتمع المدني في الأرض الفلسطينية المحتلة، نرى أن الإجراءات الأخيرة في ذلك الصدد مقلقة. وعليه، نؤكد أهمية التعاون معها بما يساهم في تلبية التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني.

ونجدد إدانتنا لكل الخطوات الانفرادية التي تجعل تحقيق حل الدولتين هدفاً صعب المنال. ونخص بالذكر هنا الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، التي استمرت بوتيرة عالية في خرق واضح للقانون الدولي وقرارات هذا المجلس. وندين أيضاً العنف الذي يرتكبه المستوطنون ضد الفلسطينيين، وندعو إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع حد لذلك. ولا بد أيضاً من الحفاظ على الوضع القانوني

وعلى ذات المنوال، نشير إلى أنه في ظل الظروف الاقتصادية الحساسة أصلاً، كما يلاحظ في غزة، يؤدي كل تصعيد إلى تفاقم الحالة الإنسانية، ويزيد من حدة التوترات القائمة، ويجعل التعافي الكامل أبعد منالاً. وعلى ذلك من الأهمية بمكان أن يدين مجلس الأمن بشدة الهجمات الإرهابية التي تشنها جماعات مثل حماس والجihad الإسلامي الفلسطيني والجماعات التابعة لهما.

إن معالجة عزلة غزة الاقتصادية عن الاقتصاد الإقليمي والعالمي الأوسع نطاقاً ستكون حاسمة بالنسبة للسلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الأوسع. ونرحب في ذلك الصدد بتقييم حكومة إسرائيل وقرارها مؤخراً بزيادة حصة تصاريح العمل للفلسطينيين في غزة وإعادة فتح معبري إيريتز وكرم أبو سالم. فهذه الخطوات تسهم في تنفيذ القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) الذي يشدد، في جملة أمور، على سلامة ورفاه جميع المدنيين، فضلاً عن الحاجة إلى ضمان تدفق مستدام ومنظم للبضائع والأشخاص عبر معابر غزة.

وتعيد كينيا التأكيد على أن جهود السلام، على الصعيدين الرسمي والشعبي على السواء، التي تدمج التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع قطاعات المجتمع إدماجاً شاملاً، ستكون دائماً حاسمة الأهمية لاستقرار المنطقة وسلامها في الأجلين المتوسط والطويل. وعلى وجه الخصوص، سيسهم اتباع نهج شعبي في التعايش المتناغم وتهيئة الظروف المؤاتية للمفاوضات الرسمية.

وكما سمعنا هذا الصباح، تواصل الأونروا الاضطلاع بدور رئيسي في تيسير الخدمات الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية والتمويل البالغ الصغر وغيرها من الخدمات الحيوية للسكان الفلسطينيين. بيد أننا نلاحظ أن حالتها المالية لا تزال مزرية. في ذلك الصدد، وبالإضافة إلى الوفاء بالتعهدات بضمان التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به للأونروا، نحث على تعزيز الجهود لتحديد مجالات التعاون والتآزر بين الوكالة وغيرها من كيانات بناء السلام والتنمية. فنحن نعتقد أن تلك الخدمات، إلى جانب تدابير بناء الثقة في مجال التجارة والأمن بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية، تلبي ما هو عملي على الفور

عن خططها المتعلقة بالمنطقة E1. ويجب أن يمتنع الأطراف عن خطاب الكراهية والتحريض على العنف، ونود بصفة خاصة أن نشير إلى مسؤولية القادة من جميع الأطراف في ذلك الصدد. ونذكر أيضاً بأهمية احترام الوضع الراهن في الأماكن المقدسة.

وتشعر فرنسا، شأنها شأن شركائها الأوروبيين، بقلق عميق إزاء الغارات الإسرائيلية الأخيرة على عدة منظمات فلسطينية غير حكومية. ومن غير المقبول أن ترتكب مثل هذه الأعمال ضد المنظمات غير الحكومية. فلا غنى عن مجتمع مدني حر وقوي لتعزيز القيم الديمقراطية وتحقيق حل الدولتين. وفي غياب أدلة على دعم تلك المنظمات غير الحكومية أو مشاركتها في أنشطة إرهابية، ستواصل فرنسا تعاونها مع المجتمع المدني في الأرض الفلسطينية ومع تلك المنظمات غير الحكومية نفسها.

والحل القائم على وجود دولتين هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام عادل ودائم. فإلى الآن، هو الحل الوحيد الذي يلي التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني ويكفل أمن إسرائيل، وهما أمران لن تتنازل عنهما فرنسا أبداً، بالمناسبة. وتدعو فرنسا المجلس إلى العمل من دون مزيد من التأخير لاستعادة أفق سياسي لتنفيذه.

السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته، لا سيما فيما يتعلق بآثار التصعيد الأخير للعنف في غزة.

إن الإحاطتين اللتين قدمهما كل من السيد فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والسيد دانيال ليفي، رئيس مشروع الولايات المتحدة/الشرق الأوسط، تذكّرنا مرة أخرى بأنه ما دامت العوامل السياسية والاجتماعية والإنمائية الكامنة وراء هذا الصراع الذي طال أمده من دون معالجة، فإن الاتجاهات الدورية، بما في ذلك اندلاع الصراع وعودة ظهوره في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية.

ونرحب باستمرار صمود اتفاق ٨ آب/أغسطس لوقف إطلاق النار في غزة. ونشيد بجميع الأطراف التي كان لها دور فعال في كفالة ذلك، بما في ذلك البلدان المجاورة، على جهودها.

وكما سمعنا للتو، لا تزال الحالة الإنسانية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية حرجة. وتزداد الأزمة المالية غير المسبوقة التي تواجه السلطة الفلسطينية ومشاكل ميزانية الأونروا من حدة الإلحاح الذي يواجه المجتمع الدولي، ولكن كذلك من فائدة المنظمات غير الحكومية.

ونلاحظ باهتمام كعلامة على الانفراج أن السلطات العسكرية الإسرائيلية قررت زيادة عدد العمال الفلسطينيين المأذون لهم بدخول إسرائيل.

ويعيد بلدي تأكيد التزامه بحل الدولتين، حيث يعيش البلدان جنبا إلى جنب على أساس حدود عام ١٩٦٧. ونحث جميع الأطراف على استئناف المفاوضات لحل الأزمة الإسرائيلية - الفلسطينية بغية تحقيق سلام حقيقي ودائم يقوم على احترام المبادئ التي اتفق عليها الطرفان وتنفيذ القانون الدولي.

إن مشاركة بلدان المنطقة دون الإقليمية مسألة أساسية. ومن العوامل المشجعة الزيارة التي قام بها الرئيس محمود عباس مؤخرا إلى تركيا بعد استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. ويجب أن يسهم تطبيع العلاقات بين إسرائيل والبلدان العربية في عملية السلام في الشرق الأوسط، وبالتالي تلبية الاحتياجات والتطلعات المشروعة للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وفي الختام، نعيد تأكيد دعمنا لولاية المنسق الخاص فينسلاند ونعرب عن تشجيعنا لجهوده الدؤوبة على الأرض لكفالة استقرار المنطقة.

السيدة بوينزسترو ماسيو (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند والمفوض العام لازاريني على إحاطتهما. كما استمعنا باهتمام إلى بيان السيد ليفي.

سأركز بياني اليوم على النقاط التالية: الحالة في غزة، وعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والعنف، والمستوطنات، ومنظمات المجتمع المدني.

في سياق عملية سلام بعيدة المنال. غير أنها ليست بديلا عن استئناف العملية السياسية والحوار بين الطرفين من أجل الاستقرار والسلام على المدى الطويل.

ويشدد وفد بلدنا على أن تحقيق الهدف الذي طال انتظاره - منطقة تعيش فيها دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب في سلام وداخل حدود آمنة ومعتترف بها، استنادا إلى حدود عام ١٩٦٧ - سيتطلب التزاما مجديا بعملية السلام من قبل جميع الأطراف، تمشيا مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات المجلس، بما في ذلك الركائز الشاملة للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ومبادرات وأطر السلام الإقليمية القائمة.

كما إن الالتزام بدولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وقادرة على البقاء ومتصلة الأراضي يعني الوقف الفوري والكامل للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، على النحو المطلوب في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

السيدة بونغو (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند والسيد فيليب لازاريني، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على إحاطتهما. وأرحب بالسيد دانيال ليفي، الذي استمعنا إلى عرضه باهتمام.

تشير الإحاطات التي استمعنا إليها للتو إلى هدوء منذ جلستنا الأخيرة (انظر S/PV.9107) على الرغم من أن الحالة الأمنية على الأرض لا تزال هشة جدا. وتكرر غابون مناشدتها جميع الأطراف التحلي بضبط النفس والامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية يمكن أن تؤدي إلى استئناف الأعمال العدائية وتعرقل عملية بناء السلام.

ويجب عدم إعاقة عمل المجتمع المدني، الذي يؤدي دورا رئيسيا في الأراضي الفلسطينية ويسهم في تحسين النسيج الاجتماعي وتعزيز حقوق الإنسان. وأنه لأمر ضروري للسكان أن تواصل المنظمات غير الحكومية القيام بعملها بحرية في سياق صعب.

تأسف المكسيك لقرار الموافقة على بناء ٤٠٠ ١ وحدة سكنية إضافية في مستوطنتي هار حوما وجفعات هاماتوس. إن بناء المستوطنات وتوسيعها في الأرض الفلسطينية يتنافيان مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ويشكلان عقبة أمام صلاحية حل الدولتين. يحيط بلدي علما بقرار بعض الدول الأوروبية مواصلة التعاون مع ست منظمات مجتمع مدني فلسطينية لا توجد أدلة على ارتباطها بالجماعات الإرهابية ما دام أي تصنيف لأي كيان إرهابي ينبغي إثباته على النحو الواجب. وندعو إلى وضع حد لمضايقة تلك المنظمات بما في ذلك احتجاز موظفيها ومصادرة مواردها ومعداتنا. وينبغي ألا تتصرف الدولة الديمقراطية بطرق تحد من حيز عمل المجتمع المدني.

أخيرا تكرر المكسيك تأكيد التزامها بحل الدولتين بوصفه الخيار الوحيد العملي لحل النزاع، وهو المطلوب لمعالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل والسماح بتوطيد دعائم دولة فلسطينية ذات سيادة وقادرة على البقاء سياسيا واقتصاديا وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشاطر الآخرين توجيه الشكر إلى السيد فينسلاند والسيد لازريني والسيد ليفي على إحاطاتهم القيمة اليوم. أود أن أبدأ بالترحيب بالذكرى السنوية الثانية للاتفاق الإبراهيمي بوصفه معلما تاريخيا يقربنا من تحقيق هدف الرخاء والسلام المشتركين في جميع أنحاء المنطقة.

كما ذكرنا خلال الجلسة الطارئة لمجلس الأمن المعقودة في ٨ آب/أغسطس (انظر S/PV.9107) ترحب المملكة المتحدة بوقف إطلاق النار في غزة وتكرر دعوتها الطرفين إلى بذل كل جهد ممكن للحفاظ عليه. إن من الأهمية بمكان ضمان وصول المساعدات الإنسانية من غزة وإليها وفقا للقانون الدولي الإنساني.

لقد رُوعنا للهجوم الإرهابي الذي وقع في القدس في ١٣ آب/أغسطس. وتدين المملكة المتحدة إدانة قاطعة جميع أعمال الإرهاب ونعرب عن مواساتنا للضحايا ولأسر المتضررين. ونؤكد من جديد

ففيما يتعلق بالحالة في غزة، نلاحظ استمرار وقف إطلاق النار الذي وضع حدا للعنف الذي اندلع في بداية الشهر وأسفر عن مقتل أكثر من ٤٠ شخصا، من بينهم ١٥ قاصرا. وندعو إلى إجراء تحقيق شامل لتحديد المسؤولين عن تلك الوفيات في صفوف المدنيين.

ونشهد أيضا إعادة فتح المعابر الحدودية وزيادة تصاريح العمل للفلسطينيين. بيد أن الحالة في قطاع غزة لا تزال حرجية. وندعو مرة أخرى إلى إنهاء الحصار. فمن غير المقبول ببساطة أن لا يعرف أطفال غزة، أي ٤١ في المائة من السكان، أي طريقة للحياة غير الحصار. ستستمر دورة العنف بدون آمال لأفق سياسي يتحرك نحو السلام المستدام.

وكما ذكر سابقا في مجلس الأمن، فإن عمل الأونروا ضروري لتلبية احتياجات ما يقرب من ٦ ملايين فلسطيني في مجال المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار وتوفير الخدمات الأساسية. ومما يؤسف له أن العجز المالي المزمّن يقلل من قدرة الوكالة على تلبية تلك الاحتياجات.

وتحيط المكسيك علما بالتقرير الأخير للمفوض العام عن الحالة المالية للأونروا. ونشيد بالجهود المبذولة لاستخدام الموارد بكفاءة وتعزيز الشفافية وتوزيع مصادر التمويل. إن بلدي يسهم سنويا في ميزانية الوكالة، منذ عام ٢٠٠٨، تعبيرا عن التزامه.

وتأسف المكسيك عميق الأسف لحوادث العنف المتعددة التي وقعت في الأيام الأخيرة. إننا نشجب الهجوم الذي وقع في مدينة القدس القديمة على المصلين اليهود وندين تمجيد مثل هذه الأعمال.

ويساورنا القلق أيضا إزاء الغارات والعمليات التي تنفذها أجهزة إنفاذ القانون الإسرائيلية والتي أدت إلى اشتباكات في الضفة الغربية. ففي الأشهر السبعة الأولى من هذا العام وحده قتلت الذخيرة الفتاكة ٤٥ فلسطينيا وأصاب ما يقرب من ٣٠٠ ٤ شخص بمن فيهم ٥٠٣ أطفال. وتدين المكسيك استخدام القوة غير المتناسب. وندين أيضا إطلاق أعيرة نارية على سيارتي إسعاف تابعتين للهلال الأحمر الفلسطيني ومنع ثلاث سيارات إسعاف أخرى من الوصول إلى المصابين في انتهاك للقانون الدولي الإنساني.

في الختام تدل الحالة في الميدان على الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم نحو حل الدولتين على نحو يكفل لإسرائيل الأمن والأمان جنبا إلى جنب مع دولة فلسطينية قادرة على البقاء وذات سيادة على أساس خطوط عام ١٩٦٧ وأن تكون القدس عاصمة مشتركة لكلا الدولتين. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع جميع الأطراف للحد من التوترات واتخاذ خطوات نحو تحقيق السلام المستدام.

السيد نياركو (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أشارك المتكلمين السابقين في شكر المنسق الخاص تور فينسلاند والمفوض العام فيليب لازاريني والسيد دانيال ليفي على إحاطاتهم الشاملة التي وفرت لمجلس الأمن تقييما للحالة السائدة في الميدان.

إن الإحاطات التي استمعنا إليها اليوم لا تختلف كثيرا عن الإحاطات السابقة. وكنا نأمل أن نسمع آفاقا واعدة أكثر للتحسينات في الميدان في هذا النزاع المستمر منذ عقود الذي لم يكن نزاعا على الأراضي فحسب، بل أيضا على الحقوق والتطلعات إلى التعايش السلمي والتنمية. ومن المؤسف أن سمعنا عن تباعد مواقف الطرفين وأن الحالة في الميدان لا تزال تعوق إمكانية تحقيق حل الدولتين في أي وقت قريب.

نرحب بالتقارير المتسقة مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، عن تجديد العلاقات الودية بين إسرائيل وتركيا على النحو المبين في قرارهما بإعادة سفيريهما وقنصليهما العاميين إلى عاصمتي بلديهما. ونأمل أن تساعد هذه الجهود في تعزيز الاستقرار الإقليمي ودعم تجديد الحوار اللازم بين الطرفين لتحقيق حل الدولتين.

وإذ ندرك الشواغل الأمنية لإسرائيل، فإننا نشعر بالقلق أيضا إزاء تدهور الأمن البشري والحالة الإنسانية المتردية وانتشار تجاوزات حقوق الإنسان والانتهاكات واحتجاز الأشخاص بدون تهمة أو محاكمة في أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية. ونشعر بالقلق بشكل خاص من أن العديد من الفلسطينيين الأبرياء العزل بمن فيهم الأطفال قد قتلوا أو أصيبوا.

التزامنا الثابت بأمن إسرائيل. لقد ألحق هذا النزاع خسائر فادحة بكلا الجانبين. كما يساورنا القلق إزاء العدد القياسي للفلسطينيين الذين قتلهم قوات الأمن الإسرائيلية هذا العام. ونحث إسرائيل على ضبط النفس في استخدامها للذخيرة الحية وضمان إجراء تحقيق شامل وشفاف في جميع الوفيات.

كما كنا واضحين فيما يتعلق بشعورنا بالقلق إزاء قرار الحكومة الإسرائيلية في العام الماضي بتصنيف ست منظمات غير حكومية فلسطينية كمنظمات إرهابية. وبالمثل فإن المداهمات اللاحقة لمكاتب سبع منظمات غير حكومية فلسطينية فضلا عن اعتقال موظفيها، تثير القلق أيضا. إن منظمات المجتمع المدني تؤدي دورا هاما في دعم حقوق الإنسان والديمقراطية، ويجب أن تكون قادرة على العمل بحرية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وسوف نواصل العمل مع عدد من تلك المنظمات.

وندعو السلطات الإسرائيلية إلى وقف الخطط الرامية إلى المضي قدما في عمليات الإخلاء من الخان الأحمر ومن خطة الاستيطان في منطقة E1. ومن شأن دفع المستوطنات إلى منطقة E1 أن يعوق حل الدولتين بالفعل. وتتأفي جميع هذه المستوطنات القانون الدولي الإنساني. كما شهدنا هذا الشهر صدور أوامر هدم في مسافر يطا ومدرسة ممولة من المانحين في عين سامية. وتسبب عمليات الهدم هذه معاناة لا مبرر لها وتتعارض في جميع الظروف - باستثناء الحالات الاستثنائية - مع القانون الدولي.

إن المملكة المتحدة من قدامى الداعمين لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) نظرا للدور الحيوي الذي تؤديه في توفير الخدمات الأساسية وتقديم المساعدة الإنسانية وتوفير الحماية للاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء المنطقة. ويسرنا أن نعلن في مؤتمر الوكالة لإعلان التبرعات المعقود في حزيران/يونيه أننا توصلنا إلى اتفاق تمويل جديد متعدد السنوات مع الأونروا وسنقدم ١٥ مليون جنيه إسترليني هذا العام.

وفلسطين جنباً إلى جنب على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. ومع ذلك فإن تحقيق أهداف عملية السلام في الشرق الأوسط يتطلب من المجلس والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً كفالة استمرار مشاركة الأطراف، التي يتعين أن تسعى بحسن نية لإيجاد حل لهذا النزاع الذي دام لعقود.

السيدة هايبريك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته التي جاءت في الوقت المناسب. ونقدر أيضاً إسهامات المفوض العام لازاريني والسيد ليفي.

أولاً، أود الإعراب عن الشكر للمنسق الخاص والأمم المتحدة وأن أشكرهما مرة أخرى على كل ما بذلاه من جهود لإرساء وقف لإطلاق النار في أعقاب الأعمال العدائية الأخيرة في غزة. كما نود أن نسلط الضوء على الأدوار الحاسمة التي تقوم بها مصر وقطر. ومن الضروري الآن مواصلة احترام وقف إطلاق النار والحفاظ على التدابير الاقتصادية وتخفيف القيود المفروضة على الوصول والتنقل.

لقد قتل نحو ١٧ طفلاً في غزة، وجرح المئات خلال الأعمال العدائية التي وقعت في وقت سابق من هذا الشهر. وسيكون لأعمال التصعيد هذه عواقب. وندين جميع الهجمات العشوائية والهجمات ضد المدنيين. وجميع الأطراف ملزمة بحماية المدنيين والاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئه المتمثلة في التمييز والتناسب والحيطة.

وعلاوة على ذلك، تدين النرويج بشدة جميع أعمال الإرهاب، بما في ذلك الهجوم على المدنيين الإسرائيليين في القدس في ١٤ آب/أغسطس، الذي أسفر عن إصابة ثمانية أشخاص. فالجميع - الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء - يستحقون أن يعيشوا في أمان. وثمة حاجة ملحة للتوصل إلى حل أطول أجلاً، بما في ذلك وجود أفق سياسي.

وإذ ننتقل إلى التطورات الأخرى ذات الصلة، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني، بما في ذلك المداهمات

كما نشاط المجتمع الدولي شعوره بالقلق إزاء الإجراءات الانفرادية التي يتخذها المستوطنون الإسرائيليون بهدف إجبار السكان والأسر الفلسطينية على ترك أراضيهم في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية. وبعد تصنيف ست منظمات مجتمع مدني فلسطينية في العام الماضي جماعات إرهابية فإن مداممة وإغلاق مكاتب هذه المنظمات البارزة المعروفة بمساهمتها في حماية حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة أمر يبعث على القلق بنفس القدر. إننا لا نتغاضى عن الإرهاب بأي شكل من الأشكال ولكننا نعتقد أن هذه التصنيفات تتطلب تبريراً واضحاً لكي يتسنى للمجتمع الدولي بأسره إقرارها.

يتطلب تحقيق السلام اتخاذ إجراءات تهدف إلى بناء الثقة. وفي ذلك الصدد نحث الطرفين على تخفيف حدة التوتر القائمة وتوفير الزخم السياسي اللازم للمفاوضات المباشرة. ونحث إسرائيل على احترام الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع المقيمين في الضفة الغربية والأراضي المحتلة فضلاً عن التقيد بالتزاماتها ومسؤولياتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب.

ونكرر التأكيد على ضرورة امتثال جميع أطراف النزاع بشكل تام للقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة والعديد من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ونقع على عاتق الحكومة الإسرائيلية، بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال، مسؤولية حماية السكان المدنيين؛ وضمان وصول المساعدة الإنسانية بشكل كامل وآمن وبدون عوائق إلى الفئات الضعيفة، ولا سيما كبار السن والنساء والأطفال؛ وتسهيل حرية تنقل العاملين في المجال الإنساني في جميع أنحاء الأراضي المحتلة.

وفي الختام، نؤكد من جديد موقفنا بأن العنف لا يمكن أن يكون أداة لحل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، وأن الطريق إلى السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط يمر بالحل القائم على وجود دولتين، بواسطة التفاوض على المستوى الدولي، حيث تعيش إسرائيل

من حدوث أزمة تمويل أخرى في الخريف، مما يخطر مجدداً بما تقدمه الوكالة من خدمات. فأزمات الميزانية المتكررة كان لها أثر ضار على الوكالة وموظفيها واللاجئين الفلسطينيين بوجه عام. وندعو إلى بذل جهود متجددة لتعبئة الموارد، وتوفير التمويل المرن، ووضع الوكالة على أساس مالي أكثر استقراراً.

وفي الختام، أود أن أكرر دعوتنا إلى زيادة الجهود الرامية إلى التحضير للمفاوضات الرامية إلى التوصل لتسوية سياسية. والحل القائم على وجود دولتين، على أساس حدود عام ١٩٦٧، هو الحل الوحيد القابل للتطبيق لكفالة السلام والأمن لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين.

السيدة موران (أيرلندا) (تكلت بالإنكليزية): أعرب أنا أيضاً عن الشكر للمنسق الخاص فينسلاند والمفوض العام لازاريني على إحاطتهما. ومن الجيد جداً أن نرى السيد ليفي مجدداً في نيويورك، ونشكره على أفكاره الثاقبة التي شحذت تفكيرنا.

أردت اليوم أن أركز على ثلاث مسائل، هي: حماية المدنيين، وموضوع المسألة، والمسألة الحاسمة المتمثلة في الحيز متاح للمجتمع المدني الفلسطيني.

ترحب أيرلندا باستمرار التقيد بوقف إطلاق النار المتفق عليه في ٧ آب/أغسطس بين إسرائيل وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين. ونرحب أيضاً برفع القيود الإضافية المفروضة في ٢ آب/أغسطس على المعابر المؤدية إلى قطاع غزة. ومع ذلك فإننا نشاطر الشواغل بشأن هشاشة وقف إطلاق النار واحتمال حدوث تصعيد كبير آخر، لا سيما وأن التوترات لا تزال محتدمة في الضفة الغربية.

إن حماية المدنيين، في جميع النزاعات، يجب أن تحظى بالأولوية القصوى. فنتيجة للأعمال العدائية التي وقعت هذا الشهر، قتل ٤٩ فلسطينياً في قطاع غزة، من بينهم ١٧ طفلاً. ومن المروع أن نتناول اليوم، مرة أخرى، في مجلس الأمن مسألة قتل الأطفال الأبرياء. فالقانون الدولي الإنساني واضح: يجب أن يمثل أي هجوم لمبادئ التمييز والتناسب والحيدة. ويجب حماية جميع المدنيين في غزة والضفة الغربية وإسرائيل.

الإسرائيلية الأخيرة لعدد من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في المنطقة ألف في رام الله. ونشعر بالانزعاج من التقارير التي لحقت ذلك عن التهديدات التي يتعرض لها موظفو هذه المنظمات وعائلاتهم. فهذه الأعمال غير مقبولة. وتضطلع هذه المنظمات بعمل مهم للدفاع عن حقوق الإنسان للفلسطينيين في مواجهة كل من السلطات الإسرائيلية والفلسطينية. ويجب السماح لها بمواصلة العمل في بيئة آمنة وملائمة.

وقد ذكرت النرويج بوضوح أن المعلومات التي قدمتها إسرائيل لا تحمل تبريراً كافياً لتصنيف المنظمات كمنظمات إرهابية. وسنواصل تقديم دعمنا للمجتمع المدني الفلسطيني. فوجود مجتمع مدني قوي ونابض بالحياة هو الأساس للنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان في فلسطين ودعم الحل القائم على وجود دولتين.

وستعقد النرويج الاجتماع الوزاري للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، وهي مجموعة المانحين لفلسطين، على هامش الجمعية العامة في ٢٢ أيلول/سبتمبر. ويتمثل الهدف من اللجنة في المساعدة في بناء أسس الدولة الفلسطينية. وتشمل البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة زيادة تعزيز مؤسسات السلطة الفلسطينية وإصلاح السلطة الفلسطينية؛ وزيادة إيرادات السلطة؛ ونقل المزيد من السلطات من إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية؛ وتطوير البنية التحتية؛ وتخفيف القيود المفروضة على السفر والتجارة والنشاط الاقتصادي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ويجب أن يشمل هذا العمل أيضاً القادة الفلسطينيين الذين يسهمون في تعزيز شرعية السلطة الفلسطينية وخضوعها للمساءلة. ونحث الأطراف على اغتنام هذه الفرصة لتكثيف جهودها من أجل إحراز التقدم بشأن خطة بناء الدولة.

وكما أوضح المفوض العام لازاريني، فإن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تؤدي دوراً رئيسياً في كفالة تلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين وإعمال حقوقهم. ولا يزال استمرار قدرة الوكالة على أداء هذه المهمة شرطاً حاسماً أيضاً من أجل تحقيق الاستقرار الإقليمي. ويساورنا قلق عميق إزاء التحذيرات

في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعلى غرار الآخرين، لم نتلق أي معلومات من إسرائيل تبرر استعراض سياستنا تجاه تلك المنظمات غير الحكومية. وتؤيد أيرلندا دعوة مفوضة الأمم المتحدة السامية لإسرائيل إلى إلغاء تصنيف منظمات المجتمع المدني الفلسطينية ككيانات إرهابية. ولدينا شواغل جدية إزاء إساءة استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب لتقليص حيز المجتمع المدني في الأرض الفلسطينية المحتلة. إن التوغلات الإسرائيلية في المنطقة ألف تقوض الاتفاقات الموقعة سابقاً وإمكانية التوصل إلى حل الدولتين.

إن رأي أيرلندا بشأن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي وممارسات عمليات الإخلاء والهدم قد ذكرت بوضوح في المجلس من قبل. وأي نشاط وتوسع استيطاني من قبل إسرائيل في المنطقة هاء - ١ على وجه الخصوص سيقوض قدرة الدولة الفلسطينية المستقبلية على البقاء وتواصلها الجغرافي، وويعرض حل الدولتين للخطر. ونحث إسرائيل على عدم المضي قدماً في قرارها بإخلاء مسافر يطا وخطنها لهدم مدرسة يمولها المانحون في عين سامية.

وأخيراً، نود أيرلندا أن تؤكد من جديد الحاجة إلى استعادة الأمل في أفق سياسي وعملية سلام هادفة نحو حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع القدس عاصمة مشتركة للدولتين. وتؤكد أيرلندا من جديد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ويتعين على الطرفين ومجلس الأمن، إلى جانب المجتمع الدولي قاطبة، إحياء التواصل المباشر والشامل حتى يتمكن جميع الإسرائيليين والفلسطينيين من العيش في سلام.

السيدة كمبوج (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند، والمفوض العام فيليب لازاريني ودانيال ليفي على إحاطاتهم.

لم يؤدّ تصاعد الأعمال العدائية في قطاع غزة في وقت سابق من هذا الشهر إلا إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية للفلسطينيين في غزة، الذين يعانون بالفعل، بما في ذلك نتيجة عدم توافر الأموال اللازمة لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية والزيادة العالمية في

ونحن نعلم ما هو مطلوب لحماية المدنيين في غزة؛ إنه الوقف الدائم لإطلاق النار ورفع الحصار تمشياً مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩). فالناس في غزة ليس لديهم مكان يذهبون إليه. وقد أدى التصعيد الأخير إلى تفاقم الأزمة الإنسانية الحادة أصلاً في قطاع غزة. وعلى نحو ما سمعنا من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وغيرها، تقدم الجهات الفاعلة في المجال الإنساني الدعم الأساسي في غزة. ومن الضروري للغاية أن يستمر الدعم المقدم للأونروا، الذي يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لجميع اللاجئين الفلسطينيين، كما سمعنا للتو من المفوض العام.

ويساور أيرلندا قلق بالغ إزاء الزيادة المقلقة في عدد القتلى الفلسطينيين من المدنيين، بما في ذلك قتل الأطفال وتشويههم في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة لاستخدام القوات الإسرائيلية للذخيرة الحية. وندعو إسرائيل إلى الامتناع عن استخدام القوة المفرطة وإجراء تحقيقات نزيهة وشفافة في جميع الحوادث التي أدت إلى حالات وفاة أو إصابات. ويجب محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.

وتدين أيرلندا الهجوم المسلح على حافلة نقل مصليين يهودا في القدس في ١٤ آب/أغسطس، مما أدى إلى إصابة ثمانية مدنيين بجروح. وما دامت المساءلة مفقودة، وما دامت الأسباب الجذرية للنزاع بدون معالجة، فإن دورات النزاع والعنف ستستمر في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. ويساور أيرلندا القلق أيضاً إزاء استخدام إسرائيل الواسع النطاق للاحتجاز الإداري، الذي بلغ الآن أعلى مستوى له منذ عام ٢٠٠٨. وندعو إسرائيل إلى التصرف وفقاً للالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما الامتناع عن الاعتقال والاحتجاز التعسفيين.

إن المداهمات الإسرائيلية لست منظمات من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في ١٨ آب/أغسطس، وما تلاها من تدابير، غير مقبولة وتمثل تقليصاً مثيراً للقلق للحيز المتاح للمجتمع المدني

لملايين اللاجئين الفلسطينيين أهمية حاسمة من المنظورين الإنساني والإنمائي وتسهم في الاستقرار العام للمنطقة. وفيما يتعلق بالهند، واستجابة لأزمة تمويل الأونروا، زادت الهند مساهمتها المالية السنوية للوكالة. لقد ساهمنا بمبلغ ٢٠ مليون دولار في ميزانيتها البرنامجية منذ عام ٢٠١٨. كما تعهدنا بتقديم ٥ ملايين دولار لهذا العام، تم بالفعل الإفراج عن نصفها. ونشجع المانحين على النظر في زيادة تبرعاتهم لمساعدة الوكالة على التغلب على أزمة السيولة لديها هذا العام.

وتؤكد هذه الحالة مرة أخرى الحاجة إلى الاستئناف الفوري لمحادثات السلام بين إسرائيل وفلسطين. إن عدم إجراء مفاوضات مباشرة لا يفضي إلى تأمين سلام طويل الأجل ولن يؤدي إلا إلى زيادة خطر تكرار العنف وتصعيده في إسرائيل وفلسطين. ولذلك، من الأهمية بمكان الشروع على الفور في مفاوضات مباشرة ذات مصداقية من أجل العودة إلى عملية الحوار السياسي بأسرع ما يمكن. وقد دعت الهند باستمرار إلى إجراء مفاوضات سلام مباشرة بين إسرائيل وفلسطين بهدف تحقيق حل الدولتين، مع مراعاة التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته والشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إعطاء الأولوية لاستئناف تلك المفاوضات.

وفي الختام، أؤكد من جديد التزام الهند الثابت بإنشاء دولة فلسطين تنعم بالسيادة والاستقلال ومقومات البقاء، تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، جنبا إلى جنب وفي سلام مع إسرائيل، مع مراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. فلا بديل عن حل الدولتين عن طريق التفاوض.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأتكلم الآن بصفتي ممثل الصين.

أشكر المنسق الخاص فينسلاند والمفوض العام لازاريني والسيد ليفي على إحاطاتهم. لقد كانت آراؤهم وتوصياتهم مصدر إلهام مفيد لعمل مجلس الأمن.

خلال الشهر الماضي، أثارت الحالة المضطربة في الأرض الفلسطينية المحتلة قلق العالم بأسره. وقد أدى النزاع في غزة إلى سقوط

أسعار السلع الأساسية. ونأمل أن تُعالج هذه الحالة قريبا بزيادة التمويل من المانحين.

وقد رحبنا بوقف إطلاق النار في قطاع غزة. ونحث الطرفين على التقيد الصارم باتفاق وقف إطلاق النار حتى يتسنى تعزيز الجهود الدبلوماسية المكثفة الجارية. وفي ذلك السياق، نقدر جهود المجتمع الدولي، وخاصة دور مصر، في هذه العملية. ونلاحظ أيضا جهود إسرائيل عقب وقف إطلاق النار لاستئناف تنقل الأشخاص من قطاع غزة ودخول السلع الإنسانية والوقود. ولكن بينما نركز على تعزيز وقف إطلاق النار، يجب علينا أيضا أن نواصل العمل معا من أجل التوصل إلى حل سياسي للتصدي بفعالية للدوافع الكامنة وراء الحالة الاقتصادية والإنسانية المتردية في قطاع غزة.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء التطورات في الضفة الغربية والقدس. فقد استمرت الهجمات العنيفة وقتل المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما أن أعمال التدمير والهدم مستمرة. وأثارت الإجراءات والخطابات الاستفزازية التوترات مرة أخرى حول الأماكن المقدسة في القدس. ويجب احترام الوضع التاريخي والقانوني الراهن في الأماكن المقدسة في القدس والتمسك به. كما يساورنا قلق بالغ إزاء أعمال الإرهاب وحوادث العنف في إسرائيل والضفة الغربية. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر لأي عمل من أعمال العنف يُرتكب ضد المدنيين. لقد عارضنا باستمرار جميع أعمال العنف، لا سيما ضد النساء والأطفال، ونكرر دعوتنا إلى وقف كامل للعنف. ونحث الطرفين على الامتناع عن اتخاذ تدابير انفرادية تخل بالظروف اللازمة لتعزيز السلام، والتركيز بدلا من ذلك على سد الفجوة في الثقة. وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية جماعية تتمثل في إرسال إشارة قوية تعارض أي خطوة تحول دون إمكانية تحقيق حل الدولتين.

إن التحديات المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تتفاقم كل عام. وهناك خطر كبير يتمثل في أنه سيتعين تقليص خدمات الأونروا إذا لم تتوفر الأموال الكافية في وقت قريب. وتكتسي الخدمات التي تقدمها الوكالة

الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها إسرائيل ضد عدد من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية قلقا واسع النطاق في المجتمع الدولي، فندعو إسرائيل إلى الاستجابة بجدية لتلك الشواغل.

الحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة أمر لا يمكن تحمله. ويجب على المجتمع الدولي أن يتجاوز الإدارة المجزأة للأزمات، وأن يواجه بصورة مباشرة الأسباب الجذرية للحالة، وأن يتخذ إجراءات فعالة، وأن يعمل على إعادة مسألة تسوية القضية الفلسطينية إلى المسار الصحيح.

أولا، يجب علينا أن نشجع فلسطين وإسرائيل على السعي إلى تحقيق أمن مشترك. فستبقى إسرائيل وفلسطين جارتين. وأمنهما مترابط وغير قابل للتجزئة. إن السعي إلى تحقيق الأمن المطلق لأحد الجانبين واتخاذ إجراء أحادي الجانب وإقامة أمن أحدهما على انعدام أمن الآخر، لن يؤدي إلا إلى تعميق انعدام الثقة وزيادة التوترات وإيقاع الطرفين في دائرة عنف لا نهاية لها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعتبر الشواغل الأمنية لكل من فلسطين وإسرائيل على نفس القدر من الأهمية وأن يشجع كلا الجانبين على إيجاد أكبر قاسم مشترك، من خلال الحوار والتعاون، بغية تحقيق الأمن المشترك. وفي نفس الوقت، ينبغي للسلطة القائمة بالاحتلال أن تقي على النحو الواجب بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بحماية سلامة السكان في الأرض المحتلة.

ثانيا، يجب عكس الاتجاهات السلبية في الميدان على الفور. فالتوسع المستمر في الأنشطة الاستيطانية يتعدى على الأراضي الفلسطينية ويستهلك الموارد الفلسطينية وينتهك حق فلسطين في تقرير المصير، مما يجعل دولة فلسطين المتصلة الأراضي والمستقلة وذات السيادة أمرا بعيد المنال مع مرور كل يوم. وكل شبر من التوسع الاستيطاني يضع عقبة جديدة على طريق حل الدولتين. إننا ندعو إلى الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية، ووضع حد للتغييرات الانفرادية في الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية المحتلة وترسيم الحدود النهائية بين فلسطين وإسرائيل من خلال المفاوضات السلمية.

مئات الضحايا المدنيين وإلحاق أضرار جسيمة ببنيتها التحتية، مما دفع الحالة مرة أخرى إلى حافة الحرب وترك سكان غزة في حالة من الخوف والعيش في ضائقة شديدة. ونعرب عن تقديرنا للوساطة النشطة التي قامت بها مصر وقطر والأردن وبلدان أخرى في المنطقة، فضلا عن المنسق الخاص فينسلاند، بهدف التوصل إلى وقف لإطلاق النار. ويجب حث جميع الأطراف على احترام وقف إطلاق النار وممارسة ضبط النفس حتى يمكن استعادة الهدوء بسرعة وبشكل كامل في غزة. وينبغي أن تستمر الجهود الدبلوماسية على جميع الجبهات.

وخلال النزاع، عالجت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وغيرها من الوكالات العاملة في مجال الأنشطة الإنسانية العديد من المشاكل، ونفذت بنشاط عمليات إنسانية، وقدمت للسكان في غزة الإغاثة والمساعدة الطارئة، وهو ما تشعر الصين بالامتنان له. إن طريق التعافي وإعادة الإعمار في غزة متعرج وطويل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعجل باستجابته الإنسانية، وأن يقدم المساعدة إلى فلسطين من خلال قنوات متعددة، وأن يقدم دعما قويا للأونروا. وندعو إسرائيل إلى تيسير دخول الإمدادات الإنسانية وإمدادات إعادة الإعمار إلى غزة وإلى الرفع الفوري والكامل لحصارها المفروض على غزة.

ومن دواعي القلق وقوع حوادث عنف متكررة في الضفة الغربية. وتدين الصين جميع الهجمات العشوائية على المدنيين والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في الأرض الفلسطينية المحتلة. ونحن نعارض الاستخدام المفرط للقوة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية وندعو إلى التحقيق في حوادث العنف هذه وكفالة المساءلة عنها. لقد مر أكثر من ١٠٠ يوم على مقتل الصحفية شيرين أبو عاقلة، من قناة الجزيرة، بالرصاص، ومع ذلك لا يوجد حتى الآن تفسير موثوق به للحدث.

وعلى مدى سنوات، اضطلعت منظمات المجتمع المدني الفلسطينية بدور حيوي في مساعدة الفئات السكانية الضعيفة، بمن فيها النساء والأطفال، وتحسين الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتمسك بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. لقد أثارت

ثالثاً، يجب المضي قدماً في حل الدولتين على جميع الجبهات. التاريخ. وسيكون من الأهمية بمكان حشد الشعور بالإلحاح واتخاذ
فقد ظلت القضية الفلسطينية تجرر أذيالها منذ أكثر من ٧٠ عاماً. خطوات جهرية للنهوض بحل الدولتين ودعم الشعب الفلسطيني في
وفقدت أجيال من اللاجئين الفلسطينيين منازلها وشردت، وحرّم استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف وممارستها بغية تحقيق التعايش
عدد لا يحصى من الأطفال الفلسطينيين من الأمل ومن مستقبل. السلمي بين فلسطين وإسرائيل والوثام بين الأمتين العربية واليهودية
إن ما ينقصنا في تسوية القضية الفلسطينية ليس الخطط الكبرى أو والسلام الدائم في الشرق الأوسط.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً لمجلس الأمن.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.

الشعارات الرنانة، بل الشجاعة للدفاع عن العدالة والعمل على الوفاء
بالتزامات. إن قدرة الأمم المتحدة ومجلس الأمن أو عدمها على
إظهار المسؤولية والجرأة على العمل يرصدها المجتمع الدولي ويسجلها